الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر باستخدام قانون أوكن2020/2000

مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر

التخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطلبة:

قوس الهوارية

بكيري أمال

تحت إشراف الأستاذ:

بوريش لحسن

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور بلعربي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ الدكتور بوريش لحسن	مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور دياب زقاي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021م/2022م – 1442هـ/1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى
والدتي العزيزة

الى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي لمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر الى
والدي العزيز

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي الى
*أخواتي وأخوتي الغاليين*واخص بالذكـــر "كريمـــة "

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع الى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا الى
أمال، خديجة،اكرام،ايمان،سليمة،ندى،فاطنة،رجاء

الى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم الى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح الى *أساتذتي الكرام*

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

– هوارية –

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نهدي ثمرة جهدنا

الى ياسمينة الزمان التي استنشق منها عبق الحنان، الى من يعجز القاموس أن يوصفها برغم كثرة

الكلمات "أمي " الى "والدي" الغالي الذي هو قرة عيني

الى أعز ما أملك في هذه الدنيا إخوتي وأخواتي

الى من ساندتني وصبرت معي وقدمت لي الدعم والتي أعتبرها أمي الثانية

" خالتي مليكة "

الى من يكن لي المحبة والتقدير الذي سيكون رفيق دربي ان شاء الله زوجي "عبد الهادي "

الى رفيقات دربي خاصة " هوارية، خديجة، أحلام، جميلة، إيمان، إكرام، ندى، سليمة "

– أمال –

شكر وعرفان

أولا نحمد الله ونشكره على نعمه علينا وعلى توفيقه لنا لإتمام هذه المذكرة، حيث كان خير عون لتخطي كل المصاعب التي واجهتنا خلال دربنا الطويل فالحمد لله كثيرا ونسأل الله ان يلهمنا سداد في الرأي والإخلاص في العمل ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل المشرف :"بوريش لحسن" على توجيهاته وإرشاداته وإشرافه على رسالتنا والتي نرجو ان تكون في المستوى.

وجزيل الشكر وامتناننا وكذا جميل عرفاننا لأساتذتنا الكرام الذين أناروا دربنا وشرحوا صدورنا وعلمونا دون أن يبخلوا علينا بمعرفتهم وعلمهم خلال مشوارنا الدراسي.

والشكر الى جميع عمال جامعة سعيدة.

وفي الأخير نشكر جميع الأساتذة وكل من ساعدنا في اتمام هذه المذكرة من قريب وبعيد.

قائمة الأشكال والجداول:

قائمة الجداول:

01	متوسط مناصب الشغل في الجزائر ما بين 1967-1979 الوحدة:منصب شغل	26
02	تطور هيكل التشغيل خارج الفلاحة في الجزائر ما بين 1967- 1977 (الوحدة)	27
03	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) المطبق في الجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية	28
04	تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1989	28
05	مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب الشغل ما بين 1980-1989	29
06	توزيع سكان الجزائر بحسب السن القانونية للعمل (2008-2016)	48
07	توزيع السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر سبتمبر 2016:	49
08	مساهمة القطاع الخاص والعام في التشغيل	50
09	تطور حجم القوة العاملة المشتغلة في الجزائر	52
10	توزيع السكان البطالين في الجزائر 2016	54
11	توصيف المعطيات	58
12	نتائج اختبار جذر الوحدة	63
13	نتائج تطبيق اختبار السببية لغرانجر على المتغيرين	63

قائمة الأشكال:

01	تطور معدلات البطالة للفترة 2000-2020	59
02	تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2020	60
03	تطور معدلات النمو الاقتصادي ونسب البطالة في الجزائر 2000- 2020	61
04	استقرارية النموذج	64
05	استجابة البطالة والنمو الاقتصادي للصدمة	65

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن علاقة النمو الاقتصادي بمعدل البطالة في الإقتصاد الجزائري حيث تطرقنا إلى التأصيل النظري لهذه العلاقة من خلال قانون أوكن كما تتبعنا تطور النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر من خلال مختلف المؤشرات المتعلقة بهما، حيث وجدنا بأن النمو الاقتصادي في الجزائي يتحكم فيه قطاع المحروقات بالدرجة الأولى والذي ليس له تأثير على قطاع التشغيل بصفة مباشرة. أما القطاعات الاخري كالفلاحة والصناعة فمساهمتها في النمو الاقتصادي جيدة.

الكلمات المفتاحية:البطالة،النمو الاقتصادي،قانون أوكن.

Résumé :

Cette étude vise à rechercher la relation de la croissance économique avec le taux de chômage dans l'économie algérienne, où nous avons abordé l'enracinement théorique de cette relation à travers la loi d'Oken, principalement les hydrocarbures, qui n'ont pas d'impact direct sur le secteur d'exploitation. Quant aux autres secteurs, comme l'agriculture et l'industrie, leur contribution à la croissance économique est bonne.

Mots clés : chômage, croissance économique, loi d'Okun.

Abstract:

This study aims to search for the relationship of economic growth to the unemployment rate in the Algerian economy, where we touched on the theoretical rooting of this relationship through Okun's law. Primarily hydrocarbons, which has no direct impact on the operating sector. As for other sectors, such as agriculture and industry, their contribution to economic growth is good.

Keywords: unemployment, economic growth, Okun's law.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة عامة	1
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	5
تمهيد	5
المبحث الأول: مفهوم النمو،أنواعه وأهم نظرياته	6
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه	6
المطلب الثاني: أهم نظريات النمو الاقتصادي	6
المطلب الثالث: البطالة وسياسات التشغيل	11
المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول البطالة	13
المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها	13
المطلب الثاني: أسباب البطالة وأثارها	17
المطلب الثالث: طرق قياس البطالة وأهم نظرياتها	19
المبحث الثالث:علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي	24
المطلب الأول: علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي (قانون أوكن)	24
المطلب الثاني: التطور التاريخي لسياسات التشغيل في الجزائر	25
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	35
تمهيد	35
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	36
المطلب الأول: الدراسة الأولى	36
المطلب الثاني: الدراسة الثانية	36
المطلب الثالث: الدراسة الثالثة	37
المطلب الرابع: الدراسة الرابعة	38
المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	39
المطلب الأول: الدراسة الأولى	39
المطلب الثاني: الدراسة الثانية	39
المطلب الثالث: الدراسة الثالثة	40
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	41

المطلب الأول: موقع الدراسة الحالية من الدراسة السابقة	41
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية من الدراسة السابقة	41
المطلب الثالث: نتائج الدراسة	42
خلاصة الفصل	43
قائمة مصادر ومراجع الفصل الثاني	44
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية	45
تمهيد	46
المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر	47
المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة	56
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	58
خلاصة الفصل الثالث	66
الخاتمة العامة	67
الملاحق	70
قائمة المصادر والمراجع	79

مقدمة

البطالة والنمو الاقتصادي من المواضيع التي حظيت باهتمام الخبراء والاقتصاديين وصناعي السياسات الاقتصادية لما لها من كبير الأثر على تطور ورفاه المجتمعات كما يعد ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول حتى المتقدمة منها، وأحد أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير لطالبي العمل **(علي، 2009)**.

وتعني البطالة بشكل عام زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي للعمل لذا فإن مفهوم البطالة هو مفهوم نسبي والذي غالبا ما يستدل عليه من عدد العاطلين وبما توفر من البيانات، ويعاني الاقتصاد الجزائري الكثير من المشاكل إلا أن قضية البطالة إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد فالبطالة تعد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما أنها شكلت سببا رئيسا في انخفاض مستوى المعيشة لشريحة واسعة من المواطنين، وقد كانت هناك أسباب داخلية وخارجية ساهمت في انتشار البطالة في الاقتصاد الجزائري.

ولهذا الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، حيث يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الا البطالة، فمعدلات اقتصادي وانخفاض نسب نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. البطالة بفعل فقدان نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناص مناصب يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحلي البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة بين معدلات النمو ونسب هو عدم وجود تناسب ما لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض البطالة بنفس نسبة **(صحراوي جمال الدين، 2020)**.

إن الحد من انتشار البطالة وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، هما الأكثر أهمية لاقتصاد البلدان المتقدمة والنامية. وبما أن النمو الاقتصادي والعمالة هما متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان، بالتالي تعد البطالة مصدر قلق لنمو اقتصاد أي بلد. والناتج القومي له، وتمثل البطالة مستوى التوظيف فيها، وهي تعرف على أنها قلة وشح الوظائف للفئة القادرة والمؤهلة لدخول سوق العمل.

تحاول هذه المذكرة دراسة العلاقة الموجودة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر وعلى ذلك فإننا نطرح التساؤل الآتي:

المشكلة الرئيسية:

ما مدى ملائمة قانون أوكن للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية :

- ماهو آثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر؟
- فيما يتمثل دور قانون أوكن في تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ؟
- ماهي العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر؟

فرضية الدراسة: على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن اختار فرضيتين أساسيتين على النحو التالي:

1. توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.
2. لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في جانبه النظري.
- اختبار علاقة اوكن في الاقتصاد الجزائري وتوضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.
- استخلاص بعض النتائج لإعطاء المقترحات المناسبة لبرامج أكثر فعالية في جانب التشغيل الخالق للثروة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة في كونها تعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها ومدى علاقتها بالنمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع لأهميته البالغة في الاقتصاد الجزائري ولما له من أبعاد تمس الجوانب الاقتصادية والسياسية، خاصة أن البطالة آفة اقتصادية أكثر منها اجتماعية.

ومعرفة ما اذا كانت هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة محاولة الاقتراب من الفهم الحقيقي للبطالة إلى جانب أن هذه الدراسة تعتبر مكملة للدراسات السابقة لها أو جزء منها.

الحدود الزمانية والمكانية:

من حيث الإطار المكاني للدراسة فإنها تخص الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الجانب الزماني فقد ارتأينا أن تشمل دراستنا الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2000 حتى 2020 باعتبار أنها متوفرة في الاقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

لقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وذلك من خلال تبيان أهمية كل من النمو الاقتصادي والبطالة، والتحليل لمختلف الإحصائيات المتعلقة بالدراسة وتطورها خلال سنوات الدراسة،كما استعملنا أداة القياس لأجل دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام قانون أوكن.

خطة البحث:

تم التطرق في بحثنا وفق طريقة IMRAD بحيث:

في الفصل الأول الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي والبطالة ، سنتحدث في المبحث الأول من الفصل عن النمو الاقتصادي والبطالة والعلاقة بينهما، كما سنتطرق في الفصل الثاني إلى الدراسات السابقة في الجزائر ودراسات لدول أخرى. أما في الفصل الثالث سنتطرق إلى دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر باستخدام قانون أوكن.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية للنمو والبطالة

تمهيد:

أخذ موضوع النمو الاقتصادي وموضوع البطالة حيزا كبير الأهمية في العقود الأخيرة ، حيث لا يوجد مجال للشك أن الدول النامية تحتاج إلى نمو اقتصادي لتخرج من الوضعية المزرية التي تعيشها ، وان العلاقة المتبادلة بين معدلات النمو والتشغيل يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، وللتوسع أكثر في الموضوع قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وأنواعه، نظرياته.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية في البطالة.

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو والبطالة.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وأنواعه، نظرياته.

المطلب الأول: مفهوم النمو وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم النمو.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة الإنتاج،أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ،ويعكس النمو الاقتصادي تغيرات كمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحي **(اسماعيل و حربي محمود، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، 1999،373)** .

والنمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية **(أحمد يوسف، 2011)** .

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي:

1/ النمو العابر: فانه لا يملك الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن يزول معها النمو الذي أحدثته وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.

2/النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي النظريات التي تنجو أسلوبا بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغيرات بيانية تساعد على نمو وتنميته وقد اتبعت هذا الأسلوب الدولة الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.

3/النمو المخطط: يكون هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع**(نادر ، 2009)**.

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي ونظرياته.

الفرع الأول: أهمية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الدول كونه يساهم في زيادة الدخل، مساعدات هائلة لعدد كبير من مؤسسات وشركات هذه الدول بالشكل الذي يقودها في نهاية الأمر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كما يساعد أيضا على زيادة دخل الأفراد، وهذا ما يساعد في تحسين ظروف معيشتهم.

-يساعد في توفير الحاجات الأساسية كالمأكل والمشرب بالنسبة للكثير من الأفراد بأسعار مناسبة.

-يساهم في التخلص من مشكلة البطالة التي تؤرق الكثير من الدول، وذلك لأن النمو الاقتصادي يساعد في توفير فرص عمل مناسبة للشباب في الكثير من القطاعات.

-يدعم عدد كبير من القطاعات الهامة في الدولة مثل التعليم، والصحة، ويساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات.

-يؤدي هذا النمو إلى تحسين التوقعات المالية المستقبلية، وتقليل العجز المستقبلي لميزانية الدولة**(ايمان، 2021)**.

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

1/النظرية الكلاسيكية للنمو: تتضمن هذه النظرية كل من أدم سميث ودافيد ريكاردو وأرتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار ، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فان النتيجة النهائية للتنمية هي الركود وهذا الأخير ينتج على الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، ومايترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، او يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون**(جورج، 1997)**.

2/النظرية النيوكلاسيكية للنمو: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديات : ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية ، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو ناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار مايتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل،الأرض،الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، فنجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى لعاملة **(زروخي، 1997)**.

3/النظرية الكينزية للنمو: ترتبط هذه النظرية أفكار الاقتصادي جون ماينارديكينز، وبموجب هذه النظرية فان قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة

الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو وهي:

-معدل النمو الفعلي: يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل

-معدل النمو المرغوب: يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتجاية في أقصاها .

-معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي إلى توفر القناعة لدى المدراء بقراراتهم الإنتاجية، أما اذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم **(مليك محمودي، 2016)**.

4/ النظرية الحديثة للنمو: ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها :

-نموذج بول رومرورروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة و التقدم التقني.

_اما **غريك مانكيوي**, **ديفيد رومو و دفيد ويل** سنة 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج للترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فان مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح. و بالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة إلى كونها قسمت رأس المال إلى جزأين هما:

رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية ، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية **(توفيق عباس، 2011)**.

ومن أهم نماذج نظرية النمو نذكر مايلي:

1-1نموذج « Rebelo »:

ما أرق الإقتصاديين النيوكلاسيك هو الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو على المدى البعيد، وذلك نتيجة لنقص الانتاجية الحدية ولهذا افترض"Rebelo,1991 " في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي $(\alpha = 1)$ والتي تأخذ الشكل الخطي التالي:**(.N.Mankiw, 2003)**

$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.1)$

A تشير الى ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

K تعبر عن رصيد رأس المال الموسع.

عند غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال يكون الاستثمار في رأس المال ألية لجلب الوفرات الخارجية وهذا مايسمح بنمو الناتج في المدى الطويل، ومن ثم نكتب تراكم مخزون رأس المال على شكل نموذج "Solow " كالأتي:

$K = \&Y - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.1)$

حيث يعتبر عدد السكان ثابت أي nl=0

من المعادلتين الأولى والثانية يمكننا استخراج معادلة النمو:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \delta A - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.1)$$

Yحجم الإنتاج

δ معدل الادخار

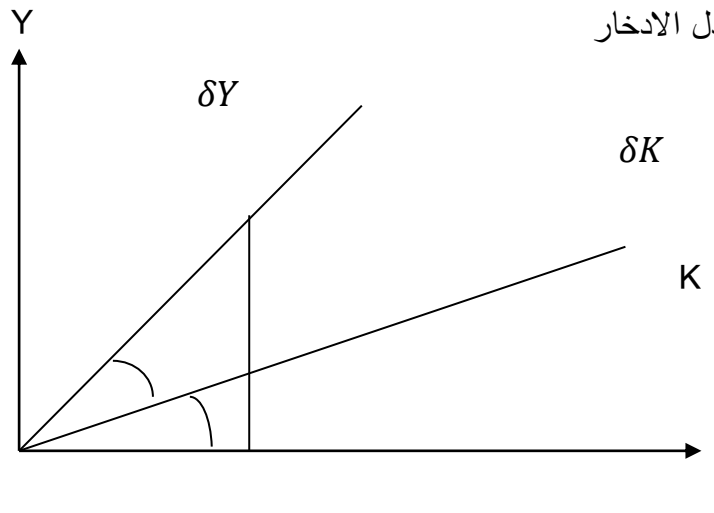

δK تمثل خط الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك

δY الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال

انطلاقا من العلاقة (3.1) فان معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الانتاج، فان أي سياسة حكومية ترمي الى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي.

1-2 نموذج " Lucas ":

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث ان التراكم لهذا النموذج يكون كما يلي:

$$\dot{h} = \beta(1-u)h. \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.2)$$

uالزمن المسخر للعمل

(1-u) الزمن المسخر للحصول على المعارف

β مقدار الفعالية

نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فان نموذج" Solow" يشبه هذا النموذج، لذا فان أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها.

1-3 نموذج" Romer 1990":

إن هذا النموذج يجسد أفكاره غير الاقتصاديون التقليديون، فهي تعتبر غير قابلة للتنافس لأنها لا تستخدم عديد المرات حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، ولهذا تكون تكلفتها الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، ومن بين الفرضيات التي يعتمدها هذا النموذج نذكر مايلي:**(PELIER, 2003)**

-الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

-الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا. ويتكون نموذج " Romer" للنمو داخلي المنشأ من ثلاث قطاعات أساسية وهي، قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج القطاع الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي.

ومن بين الشروط التي وضعها هذا النموذج لعمل أصبحت غير فعالة وذلك لأن:

- وجود الآثار السلبية مثل التقليد مما استوجب حماية حقوق الملكية، وهو ماعجزت عنه الكثير من الحكومات البلدان النامية، بالرغم من حرصها الشديد.

- الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أقل من الفوائد الاجتماعية.

– تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث أنه لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهمتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.

1-4 نموذج " K.J.Arrow ":

ينطلق صاحب النموذج في تحليله للنمو الاقتصادي من نموذج " Solow" ، مع اعتباره التقدم التقني داخلي المنشأ، حيث تلعب الممارسة دورا في تحديد إنتاجية العمل وعليه:

$$A = G(K) = ZK^{p} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.1)$$

$(0< p < 1)$ معامل التمرن

Z معامل مستقل ينمو بمعدل Y

وعليه يكون معدل النمو التقني كما يلي:

$$g_A = \frac{A}{A} = P\left(\frac{K}{K}\right) + \frac{\hat{z}}{Z} = P\frac{K}{K} + y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.1)$$

أما معدل نمو تراكم مخزون رأس المال فهو :

$$g_K = \delta\ \frac{Ka}{K} - \delta$$

استنادا إلى التحليل أعلاه، فان هذا النموذج يلخص مجموعة من النتائج كالأتي:

–زيادة معدل النمو السكاني تزيد من نمو الناتج، مما يؤدي إلى نمو حصة العامل منه.

–تؤدي زيادة معدل التمرن (p) إلى زيادة كمية العمل الفعلية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى تراكم رأس المال لكل وحدة.

–يؤثر معامل التمرن (p) إيجابا على معدل نمو الناتج والناتج الفردي، مما يجعل هذا النموذج قادرا على شرح أسباب الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان.

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي.

معدل النمو الاقتصادي هو النسبة المئوية التي تعكس التغير في قيمة جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في اقتصاد معين ضمن فترة زمنية محددة مقارنة بفترة زمنية سابقة، ويستخدم هذا المعدل بهدف قياس معدل نمو الاقتصاد بمرور الزمن، كما يقيس أيضا التغير في الناتج المحلي الإجمالي للدولة والذي يعرف بالاختصار GDP، وفي الدول التي يعتمد اقتصادها على الأرباح الأجنبية يمكن استخدام الناتج القومي الإجمالي GNP، وعادة ما يتم احتساب معدل النمو الاقتصادي والإبلاغ عنه بشكل ربع سنوي أو سنوي**(James, 2020)**.

تقيس كل دولة نموها الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها بشكل منفرد، وتمثل صيغة احتساب معدل النمو الاقتصادي الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية والناتج المحلي الإجمالي

في فترة زمنية سابقة مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي السابق، وينتج عنه رقم يمثل نسبة مئوية، وفيما يلي صيغة احتسابه:

$$\text{Economic growth} = GDP2 - GDP1/GDP1 * 100\%$$

وعند تتبع معدل النمو الاقتصادي بمرور الوقت فانه يشير إلى الاتجاه العام لاقتصاد الدولة.

ويتم احتسابه أيضا وفق ثلاث طرق كالتالي:

1/طريقة الدخل: (أمل، 2013،ص44)

الدخل القومي =الأجور المرتبات +الربع فائدة قطاع أعمال + أرباح الأسهم + دخول الملاك+ ضرائب التأمين اجتماعي +ضرائب دخول الشكات.

2/طريقة الناتج: (وديع، 2010،48)

وتعتمد على حساب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية باستثناء السلع الوسطية . لسعر السلعة في السوق ويتم احتساب القيمة كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

3/طريقة الإنفاق:(محمود حسين و احمد فاروق،2009،48)

يتم قياس الدخل القومي في هذه الطريقة من خلال احتساب أوجه الإنفاق في الاقتصاد خلال السنة. وتتمثل الجهات التي تقوم بالإنفاق:

الدخل القومي = إنفاق القومي والذي يعطي بالعلاقة التالية:

$$Y=C+I+G+ (X-M)$$

بحيث:

C: الإنفاق العائلي،أو ما يسمى إنفاق استهلاكي

I: الإنفاق الخاص،أي الاستثماري

G: إنفاق الحكومي ، ويشمل إنفاق استهلاكي واستثماري

(X–M):إنفاق الأجنبي ،الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية في البطالة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها.

الفرع الأول: مفهوم البطالة.

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث انه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، حيث تنال هذه الظاهرة اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي نظرا لما تحمله من تطورات وتغيرات هامة في البناء الاقتصادي والاجتماعي .فتتعدد مفاهيمها بتعدد أشكالها وأنواعها حيث من الصعب الوصول إلى تعريف شامل .

تعددت مفاهيم البطالة بتعدد أشكالها وأنواعها وهذا ما سنهتم بتحليل معانيه مع التطرق إلى أنواعها وأسبابها وطرق قياسها. كما أن الوصول إلى تعريف جامع لا يزال أمرا صعبا، لتوقفه على وجهات نظر الباحثين فظلا عن الزاوية التي ينظر من خلالها لإظهارها وتحليلها، ومن أهم هذه التعاريف:

أولا: تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU)

كل شخص بلغ سنا محددة ولا يقوم بأي عمل مأجور أو حر يكون في بطالة، رغم أنه يتاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه.**(Rapport mondial sur le développement humain, 2000)**

ثانيا: تعريف منظمة الدولية للعمل (OIT)

حيث عرفت العاطل على أنه "كل قادر عن العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

* العمال المحبطين الذين هم في بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه فيئسوا وتخلو عن البحث عن العمل، ويكون عددهم كبير خاصة في فترات الكساد الدوري.
* الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمال كامل الوقت.
* العمال الذين لهم وظائف، ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب ما، كالمرض أو العطل وغيرها من الأسباب، بالإضافة إلى العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
* الأطفال المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
* الأشخاص القادرين عن العمل ولا يعملون مثل الطلبة وممن هم بصدد تنمية مهاراتهم.

* الأشخاص المالكين للثروة والمال، القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

ثالثا: تعريف المكتب الدولي للعمل(BIT)

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية:

1. **النوع الأول "بدون عمل"**: (أي الذين يعملون بدون أجر)، والهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فالشخص دون عمل هو الذي لم يعمل ولو لساعة واحدة خلال فترة الاستبيان.
2. **النوع الثاني "متاح للعمل"**:(أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا)، و يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن مباشرة العمل في فترة لاحقة أي بعد انتهاء الاستبيان، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، كما يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات(المرض، مسؤوليات عائلية وغيرها).
3. **النوع الثالث"يبحث عن عمل"**:ينطبق هذا النوع على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث، مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات، البحث عن العمل بطلب مساعدة الأهل والأصدقاء، كما أنه يحبذ توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل، من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات والإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة لتشجيعهم على البحث الجدي عليها.

رابعا: تعريف الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

حسب تعريف ONS فالشخص البطال هو الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق وتتوفر فيه الشروط التالية: **(Données statistiques, Activité, emploi et chômage, 2008).**

* أن يكون في سن ينحصر بين 16 سنة و60 سنة.
* أن يكون في حالة بحث عن العمل، مع القيام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلات لذلك، وللإشارة فإن الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر يفرق بين فئتين من البطالين (STR):
  * **STR1**: العاطلون عن العمل الذين سبق لهم وأن اشتغلوا.
  * **STR2**: العاطلون عن العمل الذين لم يسبق لهم وأن اشتغلوا.

حيث: STR2+STR1=STR

مما سبق، يتضح أن المحاولات التي تعرضت لتعريف البطالة، قد اتفقت في الجوهر، رغم اختلافها في التفاصيل، وهذا الاختلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة، والنظر إليها من زوايا مختلفة، نظر لاختلاف الدول في تعريف العمالة والبطالة وسن العمل، وغير ذلك من العناصر.

الفرع الثاني: أنواعها.

للبطالة أنواع متعددة وتقسيمات مختلفة، فمعرفة نوع البطالة يمكننا من تحديد أسبابها وبالتالي مساعدتنا على تشخيص العلاج المناسب لها، وللإحاطة بحجمها وأبعادها فإنه من المفيد حساب معدلها، والذي يشكل مؤشرا هاما تعتمد عليه مختلف الاقتصاديات لقياس نموها.

ولهذه الأخيرة أشكال وأنواع وأسباب كما أن علاج كل شكل من هذه الأشكال يتطلب سياسة وإستراتيجية معينة، لهذا فان معرفة نوع البطالة ضروري لتشخيص أسبابها واقتراح حلول مناسبة لها. ومن أنواعها:

أولا: البطالة الاحتكاكية: Chômage frictionnel

هي بطالة اختيارية تنشأ بسبب الحركة المستمرة للأفراد بين مختلف المناطق والوظائف بحثا عن فرص عمل تتماشى مع ميولا تهم واستعداداتهم فهي تتوافق في ذلك مع الوقت الضروري الفاصل بين التوقف الإرادي عن النشاط ومباشرة نشاط مهني آخر، كما تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، وبالمقابل فإن الحصول على فرصة عمل يستلزم وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينهم. **(1995".workers in an Integrating World)**

والملاحظ أنه كلما توفرت المعلومات لدى الطرفين كلما انخفضت المدة التي يتعطل فيها الباحث عن العمل وقصرت الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوفر له العمالة المطلوبة، ويندرج ضمن هده الفئة الأجراء الذين يتركون نشاطاتهم المهنية **(محمد الفولي أسامة، 1998،"أساسيات الاقتصاد السياسي")**، والمتوافدين الجدد إلى سوق العمل من الذين انهوا دراستهم والعائدون إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع. وغالبا ما يكون هذا النوع من البطالة ممتدا لفترات قصيرة مما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

ثانيا: البطالة الهيكلية :Chômage structurel

نوع البطالة هذه، يقدم تفسيرات أفضل للوضعية المعاشة، كما أنها تحدث عندما يتحقق نوع من الاختيار الهيكلي على مستوى المناطق أو القطاعات الإنتاجية وأنواع العمل المختلفة في المجتمع مما يؤدي إلى إحداث اختلال بين العمالة والطلب عليها، فقد يرتفع الطلب على العمالة في إحدى القطاعات وينخفض في الأخرى، نفس ما حدث في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة أين انتعشت الصناعات النسيجية عالية التكنولوجيات التي

أدت إلى تزايد الطلب على اليد عاملة عالية التأهيل الفني والمهارة، حدث هذا في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الصناعات التقليدية وتراجع الطلب على العاملين فيها.

فالبطالة الهيكلية ناجمة عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد تجعل إمكانيات ومؤهلات الأفراد العاملين غير مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد وهي النوع السائد في الجزائر**(الوزني واصف خالد، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، ص268)** .

كما يعود سبب حدوث البطالة الهيكلية إلى عدم مرونة السياسة الجبائية أو الأنظمة المتبعة بقدر كاف يساهم في توسيع أنشطة الملتزمين ويحفزهم على خلق وظائف جديدة كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين إلى مهارات وخبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة.

ثالثا: البطالة الدوريةChômage Cyclique

يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين:

– مرحلة الرواج أين يتجه فيها حجم التشغيل إلي التزايد إلى أن يصل الى ذروته ببلوغ قمة الرواج ويبدأ النشاط الاقتصادي في الهبوط ويدخل مرحلة الانكماش وما أن يبلغ الهبوط منتهاه بوصوله إلى نقطة القاع حتى يبدأ في الارتفاع والتوسع، وعادة ما تؤدي فترات الانكماش إلي تراجع حاد في المشتريات من السلع الاستهلاكية وتزداد المخزونات غير المرغوب فيها فيكون رد فعل أرباب العمل بذلك هو خفض الإنتاج الذي يترتب عنه انخفاض الدخل الوطني والإنفاق الاستثماري ومن تم انخفاض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل ليليه تسريح العمال ومن تم ارتفاع معدل البطالة **(واخرون، 2005)**، وبشكل دقيق فان البطالة الدورية تحدث نتيجة انخفاض مستوى النشاط خلال الدورة التجارية أو الاقتصادية، أي أنها تظهر عندما ينخفض الطلب الكلي على العمالة وعلى مستوى الاقتصاد في المجموعة ويعود السبب في ذالك إلى:

–عدم كفاية القدرة الشرائية للأفراد المستهلكين؛

– نقص الطلب على السلع الإنتاجية مع كل ما تحمل من أسباب تتمثل في انخفاض معدل الربح. كما يمكن تقسيم البطالة إلى أشكال فرعية مثل:

أ: البطالة الإجباريةChômage Involontaire:

تعتبر البطالة إجبارية عندما لا توجد وظائف لأفراد مؤهلين ويرغبون في العمل بالنوعية السائدة في السوق وبالأجر الممنوح، وهذا النوع من البطالة لا ينحصر في مهن أو تخصصات علمية معينة بل يشمل جميع القطاعات **(خير، 2006/2005)** .

ب: البطالة الموسمية: Chômage Saisonnier

وتشمل جملة النشاطات غير الثابتة، وهي تعود إلى التذبذب في حجم ومدى النشاط الاقتصادي على مدار السنة أي أنها تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السَّنَة كفترات تخرّج الطلبة من الجامعات أو العاملين في الزراعة أو الفنادق أين يشتد الطلب على العمالة التي تبقى في حالة بطالة قبل انطلاق وبعد انقضاء الموسم **(شلالي، 2005/2004)**.

ج: البطالة المقنعة : Chômage Déguiser

استخدم مصطلح البطالة المقنعة من طرف الاقتصادي "**روبينسون**" **Robinson** خلال أزمة الثلاثينيات، وبعدها قام " **نوركس**" **Nurkse** بربطها بوضعية قطاع الفلاحة داخل دول العالم الثالث، ويقصد بالبطالة المقنعة زيادة حجم المشتغلين في مؤسسة ما أو في قطاع ما عن الحدّ اللازم للإنتاج بكفاءة، حيث أن العدد الزائد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية الحدية لوحدة العمل إلى درجة تصبح فيها مساوية للصفر وسالبة أحيانا، وبالتالي فان اقتطاع هذا الجزء لا يؤثر على حجم الإنتاج ويعني ذلك:

– عمالة زائدة غير ضرورية، قد يؤدي وجودها إلى التأثير السالب على عملية الإنتاج.

– فالتشغيل غير الكامل لجزء من القوى العاملة يؤدي إلى عدم الاستفادة من كل المهارات المتاحة والممكنة للعاملين في أداء الأعمال التي يشغلونها مع بقاء القدر المتبقي دون استغلال، ويتمثل ذلك إما في انخفاض ساعات العمل الفعلية التي يعملها العامل أو في تدني إنتاجيته، أو في المحدودية البالغة للمهام الموكلة إليه، وذلك كله قياسا بالمعدلات السائدة محليا أو دوليا في ذات الفرع من الإنتاج محل الاعتبار، كما يمكن اعتبار البطالة المقنعة على أنها مقدار قوّة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج **(شهرة، 2009)**.

ثالثا: البطالة الاختيارية أو الإرادية:Chômage Volontaire

تنشأ عند عزوف فئة من القوى العاملة عن العمل بسبب تدني مستويات الأجور السائدة–(ماهر أحمد، 2000، " تقليل العمالة)، أو لأسباب شخصية، اجتماعية أو جغرافية غير أن هذا النوع من البطالة يختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتوافق ومؤهلات هؤلاء العاملين **(فايزة، 2009/2008)**.

المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها

الفرع الأول: أسباب البطالة:

هناك أسباب اقتصادية واجتماعية ومنها ما هو متعلق بطبيعة أفراد المجتمع أنفسهم وعليه فإننا نوجز أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1. **الأسباب الاقتصادية:** و نذكر على وجه الخصوص:

أ) **الركود الاقتصادي:** كون أن اقتصاديات الدول النامية مرتبطة باقتصاديات الدول المتقدمة، فمن الطبيعي جدا أن أي ركود في اقتصاديات في الدول الرائدة يكون له تأثير فوري على الدول النامية من تراجع في الإنتاج وتسريح للعمالة، واضطراب سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

ب) **ظروف وآليات السوق:**إن القواعد المسيرة للسوق، بالإضافة إلى العرض والطلب من شأنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على معدلات البطالة، فزيادة الطلب على منتجات شركة ما في السوق، يعني أنها تحقق أرباحا يمكنها من تحسين وضعيتها وتوسيع نشاطاتها مما يؤدي حتما إلى إنشاء مناصب عمل جديدة، أما في الحالة العكسية أي إذا كانت وضعية المؤسسة أو الشركة في سوق حرجة بسبب انخفاض مبيعاتها أو ضعف الإقبال عليها فإن هذه الشركة ستلجأ إلى حلول تؤثر وبطريقة مباشرة على اليد العاملة، فهي تضحي بها مقابل تعويض الخسائر الناتجة عن انخفاض أرباحها.

2. **الأسباب الاجتماعية:** يمكن حصرها فيما يلي:

أ) **النمو السكاني:** إن أهم ما تتميز به الدول النامية عن الدول المتطورة هو الكثافة السكانية الكبيرة، مما يستدعي خلق فرص عمل جديدة لمواجهة هذا النمو المتزايد وهو ما تعجز عنه الدول النامية ويتسبب في اضطراب سوق العمل واختلاله **(محمد عبد الله مغازي، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها، 2005)** ،ناهيك عن عجز هذا الأخير عن استيعاب خريجي الجامعات ومراكز التكوين وعدم استغلالهم رغم مؤهلاتهم ونوعيتهم مما يزيد من تفاقم معدل البطالة.

ب) **النزوح الريفي:** الذي زادت حدته بسبب تمركز النشاطات الصناعية الموفرة لمناصب الشغل بالمدن الكبرى وأدى ذلك إلى خلق ضغط كبير على القوة العاملة في المدن وساهم في انتشار رقعة البطالة.

الفرع الثاني: آثار البطالة

1. **الآثار الاقتصادية:** ويمكن سرد أهم الآثار التي تخلفها البطالة فيما يلي:

أ) **إضعاف قيمة الفرد كمورد اقتصادي:**يعتبر الفرد عنصرا فعالا في تحقيق معادلة التنمية، والقيام بتهيئة الفرد العامل علميا وفنيا تتحقق التنمية، أما إذا كان هذا الفرد عاطلا فهو يعتبر خسارة خاصة عندما تطول فترة البطالة، ذلك أن المهارة أو الخبرة تختفي وتفقد إذا لم تستخدم مع الزمن.

ب)**انتشار العمل غير الرسمي:**من التأثيرات السلبية التي أفرزتها ظاهرة البطالة هو انتشار ما يسمى بالقطاع غير الرسمي، والذي يمتص نسبة عالية من العمال ولاسيما الشباب منهم خاصة في أوقات الأزمات، بكب ما يحمله من خسارة لخزينة الدولة بسبب التهرب الضريبي.

2. **الآثار الاجتماعية والسياسية:** للبطالة عدة تبعيات على الجانب السياسي والاجتماعي في الدولة، ويتمثل ذلك في عدة جوانب منها:

أ) تفشي الآفات الاجتماعية: تمتد تأثيرات البطالة إلى أبعاد خطيرة تمس الفرد والمجتمع معا، وكون الفرد جزء لا يتجزأ من المجتمع، فالبطالة تؤثر على الفرد سواء كان يبحث عن عمل أو كان يشتغل في وظيفة ثم فقدها لظروف معينة، فهي تؤدي إلى انتشار آفات اجتماعية كالطلاق والانتحار، وينتج عن البطالة أيضا الحقد والبغضاء بين المتعطلين مما يجعلهم عرضة للتأثيرات السلبية ويفقدهم ولاءهم لمجتمعاتهم.

ب) الإخلال بالعدالة في توزيع جهود التنمية: فغاية كل بلد هي الوصول إلى تحقيق تنمية على جميع المستويات، ولا تتحقق هذه الغاية إلا إذا تم توزيع جهود هذه التنمية توزيعا عادلا، فتخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الإنسانية للمتعطلين يزيد من عجز الميزانية الذي كان من الممكن أن توفره من أجل النهوض ببعض القطاعات التي هي في حاجة أمس لأموال الميزانية.

المطلب الثالث: طرق قياس البطالة وأهم نظرياتها.

الفرع الأول: طرق قياس البطالة

إن ما يعرف بمعدل البطالة، يقيس نسبة العاطلين وهو ما يمكن من تسهيل مراقبة هذه الظاهرة زمنيا ومكانيا. وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة التي تقاس بها البطالة تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة في ذلك، ويمكن حصر أوجه الاختلاف في اختلاف الفئة العمرية المتبناة في التعريف لتباين السن المحددة لقياس الفئة النشيطة **(ناصر دادي عدون، 2010)**، واختلاف الفترة الزمنية للبحث عن العمل، والتباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها، ومع ذلك نجد مفهومين أساسيين لقياس البطالة وهما:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100$$

أولا: المقياس الرسمي: يستخدم من قبل الجهات الرسمية أين يحسب معدل البطالة بالعلاقة التالية.

وتشمل الفئة النشيطة على الأفراد البالغين والقادرين على العمل والباحثين عليه ويستثنى منها **(معوشي بوعلام، محاولة تحليل فائض العمالة في الجزائر من 1966-1992، ص13)**.الأفراد دون أو فوق سن العمل وهؤلاء

الأفراد غير القادرين على العمل كالمساجين، ذوي الأمراض المزمنة وربات البيوت، الطلبة...، وتنقسم الفئة النشطة إلى:

أ. **الفئة العاملة:** وتضم كل الأفراد الذين يشغلون منصب عمل سواء كان لحسابهم الخاص أو يعملون لدى غيرهم.

ب. **الفئة العاطلة:** تضم كل فرد قادر وباحث وراغب في الحصول على العمل في ظل الأجور السائدة من السوق ولكن لا يجده ويندرج ضمن هذه الفئة الأفراد الذين سبق لهم وأن اشتغلوا، ثم أحيلوا على البطالة بسبب التسريح أو الاستقالة أو انتهاء مدة العقد...والمتوافدين الجدد على سوق العمل والذين يواجهون صعوبات في إيجاد منصب عمل.

ثانيا: المقياس العلمي

وفقا لهذا المقياس فإن معدل البطالة يعتبر معدلا شاملا وكاملا وتندرج ضمن حساباته جميع أنواع البطالة سواء كانت ظاهرة أو كامنة. وهو يقاس بالعلاقة التالية: **(بلعربي، 2009-2010)**

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{PMR}{PMP} \times 100$$

- **PMR:** يمثل الإنتاجية المتوسطة الفعلية .
- **PMP:** يمثل الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

تقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة، حيث تهدف السياسة الاقتصادية في كل بلد إلى إبقاء هذا المعدل منخفض قدر الإمكان.

إحصائيات البطالة الرسمية تستند إلى أخذ عينة عشوائية من السكان، ثم القيام بتحليل تاريخ العمل لأفراد العينة، تقسم الإحصائيات السكان القادرين على العمل إلى 03 مجموعات: **(داود، 2010)**

1_العاملين Employed: يمثلون الأفراد الممارسون لأي عمل مقابل اجر.

2-العاطلين unemployed: تشمل كل الأفراد العاطلين عن العمل، والذين يرغبون في العمل ولا يجدونه.

3-الخارجين من قوة العمل out of the labor force: وتشمل الأفراد غير الراغبين، وغير القادرين في البحث عن العمل (ربات البيوت، المعاقين غير القادرين عن العمل، المتقاعدين).

وعليه نسبة البطالة هي عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل ويمكن صياغتها كالتالي: **(سيد محمد السريتي، 279،2008-280)**

معدل البطالة = (عدد البطالين / قوة العمل)*100

بحيث:

قوة العمل = عدد العاملين + عدد العاطلين

وهو معدل يصعب تحديده بدقة حيث تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري، قروي) وكذا حسب المستوى الدراسي. ويرجع هذا الاختلاف في القياس للأسباب التالية:

*عدم توافر بيانات سليمة يستدل بها على حجم البطالة.

*عدم وجود إحصائيات دقيقة في القطاع الحضري في الدول النامية، ويضم المشروعات الصغيرة ومقاهي والحرفين إلى غير ذلك، بالرغم من زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

الفرع الثاني: نظريات البطالة.

عرف سوق العمل مع نهاية القرن الماضي العديد من التطورات التي نتجت عن التغيرات في بنية السكان النشيطين من جهة، وزيادة الفوارق من جهة ثانية، كما ساهم التطور التكنولوجي السريع على ظهور تيارات فكرية معاصرة تفسر البطالة، ومن أهم النظريات الحديثة لها نذكر ما يلي: **(نجا، 2005)**

1/نظرية البحث عن العمل: يرجع الفضل لصياغة هذه النظرية لأعمال كل من الاقتصاديين(Pevry, Hall, Phelps, Gordon)، حيث جاءت على أنقاض الفكر التقليدي لسوق العمل، ومن ثم فقد بنيت هذه النظرية مدى صعوبة توفر المعلومات في سوق العمل، وقد بنيت هذه النظرية التي ظهرت في سبعينات القرن الماضي على جملة من الفرضيات وهي: **(شلالي، 2005-2004)**

-التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

-الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

-تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنبا لجنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الاختلال في سوق العمل.

-تحصيل لمعلومات حول الأجور ومناصب الشغل مكلفة.

ومن ثم فالبطالة تعد حسب هذه النظرية احتكاكية، لأنها تكون بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل جمع المعلومات والبحث عن أفضل فرصة عمل مناسبة لقدراتهم في ظل الأجور المعطاة.

وأثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة الحصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقاءهم عاطلين.

2/نظرية تجزئة سوق العمل: جاءت هذه النظرية مفسرة لتلك التجزئة التي عانى منها سوق العمل الأمريكي خلال فترة الستينات على أساس العرق والنوع والمستوى التعليمي، وأول من جاء بفكرة ازدواجية سوق العمل هما **(P.B.Doeringer وM.Piore) .**

وباعتبار هذه العوامل أساسية ذات صلة بارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن البحث عن الأسباب الحقيقة لارتفاعها. حيث قسمت هذه النظرية سوق العمل إلى أنواع: **(قطاف، 2013)**

-**سوق داخلية:** القوى العاملة الموجودة داخل المؤسسة، كمواردها وعلاقتها بسلم الأجور.

-**سوق خارجية:** يكون فيها البحث على العمالة خارج محيط المؤسسة لعدم توافر الشروط الضرورية للمنصب المطلوب.

-**السوق الأولية:** تشمل الوظائف الأكثر ثباتا وأجرا واستقرارا والتي تضم الشباب أكثر خاصة النساء منهم، والتي تتم عادة على مستوى المؤسسات الإنتاجية الصغيرة وتستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل ودرجة تأثرها كبيرة بالتقلبات الاقتصادية، أي أن المنتمين إليها أكثر عرضة للبطالة.

-**السوق الرئيسية:** تضم المؤسسات كبيرة الحجم والتي تشمل بين الصناعات كثيفة رأس المال والعمالة المؤهلة، الأمر الذي يؤهلها بحكم مكانتها وموقعها الاستراتيجي في السوق وكبر مواردها بتحقيق فوائد ايجابية على العمالة المنتمية إليها.

3/نظرية اختلال سوق العمل: جاءت هذه النظرية على يد الفرنسي الاقتصادي (E.Malinvand) كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، ويركز تحليله للبطالة على التفاعل القائم بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل، فتنتج البطالة عن العرض الزائد لليد العاملة على الطلب المتوفر في السوق، ومن ثم فهي تقر بوجود نوعين من البطالة وهما البطالة الاجبارية (الكينزية) والبطالة اختيارية (الكلاسيكية) **(شباح، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، 2012).**

ولم تسلم هذه النظرية عن الانتقادات التي وجهت لها من طرف المعاصرون، كونها تهتم بالمدى القصير فقط ، لكن الواقع يمكن أن يجمع بينهما وهو ما لا تعالجه النظرية من خلال سياستها الاقتصادية.

4/نظرية رأس المال البشري: قام الاقتصادي ج. ج. بيكر في سنة 1964 بتطوير نظريته المتعلقة بقرار الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يرى بأنه كما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير من أجل تعظيم الربح، فان العامل أيضا يسعى إلى الرفع من معدل تراكم معارفه التي تعمل على زيادة مهاراته وإنتاجيته وتحسين راتبه المستقبلي.

حيث جاءت هذه النظرية بجملة من الفرضيات وهي: **(بلعباس، 2012/2011)**

-كل استثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات، ومنه فالاستثمار لا يتحقق إلا اذا توقع الفرد أنه سيحصل على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا.

-كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.

-الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم وضبط السوق.

ما يعاب على هذه النظرية، هو كونها من النظريات الجزئية التي حاولت تفسير سوق العمل من جانب واحد فقط وهو العرض، وهذا ما وجها لها العديد من الانتقادات أهمها:

-ظاهرة انقسام سوق الشغل، ففي حالة العمر مثلا، نجد أن الشباب هم الأكثر حظا للاستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالأكبر منهم سنا،

-الخصائص الفردية للأشخاص، كدرجة تلاؤم الفرد مع منصب العمل، ومدى اندماجه مع مجموعة العمل، فكلما كان الاتصال سهلا كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة.

التصرفات التمييزية بين الجنسين الصادرة عن أرباب العمل في السوق، حيث بنيت العديد من الدراسات الأمريكية عن وجود فروق كبيرة في الأجور بين النساء والرجال، حتى وان كان لهما نفس المستوى التعليمي والتكويني.

5/نظرية المشغلون الباحثون عن الشغل: إن عملية الاحتكار المزدوج الممارسة من طرف منظمات أرباب العمل المهيمنة من جهة، والنقابات العمالية من جهة أخرى، ينجر عنها بطالة بسبب الصراع القائم بين مجموعتين من العمال، الأولى تعرف (Insiders) أي العمال المشتغلين حاليا بالمؤسسة، والثانية تعرف ب (Out-sidres) وهي الفئة العمالية الباحثة عن الشغل ولو عند أدنى مستوى للأجور.

وفي حالة اتباع الحكومة لسياسة انكماشية من خلال تخفيض الطلب الكلي، فان الطلب على العمالة سوف ينخفض هو الأخر بدوره، ولكن العمال الحاليين سوف لن يقبلوا بتخفيض أجورهم ليرفعوا مستوى التوظف، بل سيستخدمون قوة مساومتهم التي ترجع بالأساس إلى قوتهم الاحتكارية بصرف النظر عن معدلات البطالة السائدة **(يحيات، 2007)**.

المبحث الثالث: علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي(قانون أوكن).

يعد قانون أوكين أحد الأدوات المستعملة بصورة واضحة وواسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي فقد قاس قانون أوكن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فقد قدم أوكين اختبارين يربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي في بحثه عام 1962 واللتين أصبحتا مرتبطان باسم الاقتصادي آرثر أوكين ولقد سمي الارتباط السلبي بين الناتج المحلي والبطالة بقانون أوكين، ويتمثل قانون أوكين في سهولته إذ تضمن متغيرتين اقتصاديتين كلتاهما مهمتين وفضلا عن ذلك يبدوا أن العلاقة تتم بالدعم المختبري، إذ يمثل قانون أوكن علاقة إحصائية بصورة أكثر من أن يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد وكما هو الحال مع أي علاقة إحصائية ربما يخضع القانون إلى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي.

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة يمكن أن تقدر بعدة طرق تمثل الطريقة الأولى التعبير عن التغير في معدل البطالة كدالة للتغير في الناتج المحلي كما هو موضح في شكل النموذج 01 لأوكن التالي:

$$(u(t)-u(t-1))/u(t)=b(y(t)-y(t-1)_/y(t)$$

حيث b تمثل معامل أوكن و y تمثل الناتج الحقيقي و u تمثل معدل البطالة.

وتبين المعادلة (1) أن النسبة (a/b) مدى السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو والحفاظ على المستوى المفروض لنسبة البطالة وهذه تسهل تقديرها لأنها تعتمد على إحصائيات الاقتصاد الكلي في حين تمثل الطريقة الثانية لتحديد معدل البطالة دالة في فجوة الناتج المحلي الإجمالي وهي تأخذ العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع ولهذا عبر أوكن عن العلاقة بمعادلة 02كالأتي:

$$U(t)=c+d*gap(gdp)$$

حيث gdp يمثل الناتج المحلي الإجمالي. وgap تمثل الفجوة و d تمثل معامل أوكن.

*ومن ناحية أخرى فقد أثبت أستاذ الاقتصاد "أرثر أوكون" في عام 1962، علاقة فريدة بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت باسم "قانون أوكن". ويوضح هذا القانون العلاقة الإحصائية بين معدل البطالة في البلاد ومعدل نمو اقتصادها. وكإجراء تقريبي أولي ،افترض الاقتصاديون أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يرافقه انخفاض معدل التوظيف بنسبة 1%، وارتفاع معدل البطالة بذات النسبة. ولكن أبحاث 'أوكن" في الستينات، وفقا لموقع "أرقام" أظهرت أن هذه التقديرات غير دقيقة. وأشار الاقتصادي

الأمريكي إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% لا بد أن يلازمه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% ، والعكس صحيح.

واعتبر العديد من الاقتصاديين قانون "أوكن " لا تقدر بثمن يمكنها التنبؤ بتأثير التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في البلاد. وعلى الرغم من أنه ليس دقيقا بنسبة 100% ، إلا أنه معظم الاقتصاديون خلصوا إلى أن المعلومات التي أثبتها قانون "أوكن " مقبولة بدرجة معينة. لكن تقديراته تكون أكثر دقة بالنسبة للتنبؤات قصيرة الأجل، مقارنة مع تلك طويلة الأجل، وذلك بسبب ظروف السوق غير المتوقعة التي ربما تؤثر على ما يسمى بمعامل "أوكن".

المطلب الثاني: التطور التاريخي لسياسات التشغيل في الجزائر

الفرع الأول: وضعية التشغيل في مرحلة الاقتصاد المخطط(1967-1989)

أولا: المرحلة الأولى 1967-1979.

ولقد عرفت هذه الحقبة الزمنية تطبيق ثلاثة برامج تنموية وهي:

- المخطط الثلاثي 1967-1969
- الرباعي الأول1970-1973
- الرباعي الثاني 1974-1977.

أ) المخطط الثلاثي 1967-1969:

وأبرز ما ميز هذا المخطط أنه جاء في شكل مشروع استثماري خصص له ما مقداره **9,06**مليار دج وجه حصة الأسد منه نحو الاستثمارات المنتجة وبالأخص القطاع الصناعي تحت سياسة الصناعة المصنعة ، مع إهمال شبه تام للقطاع الزراعي.

ب) المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

مقارنة مع نصيب المخطط الثلاثي فان نصيب هذا المخطط من حجم الاستثمارات زادت بثلاثة مرات عن أي بنحو**27,75** :مليار دج مع استحواذ كلي للصناعة أي بنسبة **45%** من مجموع الاستثمارات المخططة.

ح) المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

ولقد جاء لتكملة مسار المخطط الرباعي الأول مع التركيز على الصناعة والتوجه بشيء من الاهتمام إلى إجبارية التعليم ومجانية العلاج، وبفضل ارتفاع أسعار المحروقات تم تخصيص ما مقداره **110** مليار دج

لإنجاح أهداف هذا المخطط التنموي غير أن الأهداف المرجوة لم تحقق كون أن المخطط استهلك أكثر مما كان مسطرا. **(-كحل الراس ليندة، 2014ص 63 ، 65).**

***وضعية التشغيل خلال الفترة1967-1979:**

خلال الفترة الممتدة بين 1967-1979 عرفت الفئة النشيطة تزايدا متنامي نتيجة الزيادة في حجم السكان الذي بلغ معدل نمائه ضعف معدل نماء سوق العمل أي ما مقداره 3,4% مقابل 2 % في أحسن الحالات، لينتقل حجم الفئة الشغيلة من 1720000 فرد سنة1966 إلى ما يزيد عن 2880000 فرد سنة 1978 أي بنسب متفاوتة بلغت معدل 9,8% ثم 21,4% لكل من المخطط الثلاثي والرباعي بالترتيب أنظر الجدول أدناه.

الجدول 01: متوسط مناصب الشغل في الجزائر ما بين 1967-1979 الوحدة:منصب شغل

الفترة	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1979-1978
متوسط مناصب الشغل/السنة	43000	88000	135000	99000

Source: Rabéa KHARFI, «Emploi et Chômage dans les pays du Maghreb », C.E.N.E.A.P, 1991, p 62.

التفسير:

يشير الجدول أعلاه، إلى أن متوسط مناصب الشغل في تزايد بانتقاله من **43** ألف منصب إلى الضعف ما بين المخطط الثلاثي والرباعي ثم إلى **135** ألف منصب شغل خلال المخطط الرباعي الثاني نتيجة ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الأغلفة المالية المخصص والجدول أدناه يشير إلى مناصب الشغل المنشأة خارج قطاع الفلاحة .

الجدول 02: تطور هيكل التشغيل خارج الفلاحة في الجزائر ما بين 1967- 1977 (الوحدة%).

القطاعات / السنوات	المحروقات	الصناعات	البناء والأشغال العمومية	التجارة	النقل	الخدمات	الإدارات	أخرى	المجموع غير الزراعي
1967	0,7	13,4	8,2	20,4	6	16,3	21,3	13,7	100
1970	0,8	16,1	11,7	17,8	6,6	15	19,9	12,1	100
1974	1,8	17,6	15,3	14,1	6,9	12,2	21,8	10,3	100
1977	2,8	18,8	19,7	11,5	7,6	11,1	20,6	8,7	100

المصدر:وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، "خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967-1978، الجزائر، ماي 1980 ، ص 194.

التفسير:

يشير الجدول أعلاه إلى التزايد المعتبر في التشغيل في قطاع الصناعة إلى ا لاهتمام الذي أولته هذه و البناء والأشغال العمومية فيرجع نتيجة صب جل اهتمام الحكومة بهما وتخصيص موارد وأغلفة مالية مالية موجهة إلى الاستثمار أساسا في القطاعات الإستراتجية والمنشآت القاعدية عكس ما شهده التشغيل في قطاعي التجارة والخدمات، الذي عرف مستويات تشغيل متدنية مثله في ذلك مثل قطاع الزراعة فقد شهد ركودا في عدد العاملين بسبب النزوح الريفي**(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص194)**

ثانيا: المرحلة الثانية: 1980-1989

عرفت هذه المرحلة تطبيق كل من المخططين الخماسيين الأول والثاني خلال عقد من الزمن وبقيمة استثمار بلغت أكثر من 715 مليار د.ج مع معرفة انتعاش وركود نتيجة الانتكاسة البترولية لسنة 1986 وتلاشي الآمال المرجوة من سياسة الاعتماد على الصناعة المصنعة وهذا ما سنتطرق إلى تحليله:

1. **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:**

جاء هذا المخطط لاستكمال أهداف المخطط الرباعي الثاني ولقد بلغ حجم الاستثمارات 561,5مليار دج وكسابقيه من المخططات فقد انصب اهتمام المخطط على قطاع الصناعة بمعدل37,7% من إجمالي الاستثمارات.

2. **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989**

استفاد هذا المخطط من غلاف مالي قدره 550 مليار دج، تحصل قطاع الصناعة فيها على نسبة 31,6%، بينما تحصلت الفلاحة على معدل 14,4%و النسبة المتبقية وزعت بين باقي القطاعات، أنظر الجدول أدناه.

الجدول 03: توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) المطبق في الجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية الوحدة: مليار دج.

البيان	الصناعة	الفلاحة	باقي القطاعات	**المجموع**
المبلغ	173,8	79,2	297	550
النسبة(%)	31,6	14,4	54	100

المصدر: صالح مفتاح، "تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق"، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21أفريل 2004،ص03.

التفسير:

إن أهم ما ميز هذه الفترة هو أزمة 1986 وتراجع أسعار الذهب الأسود التي أدخلت الجزائر منطقة اضطراب وعجلت بتلاشي المخططات وانهيار السياسات التنموية ليزداد الوضع تأزما نظرا لتقلص موارد الصادرات من العملة الصعبة وهو ما انعكس سلبا على الاستثمارات العمومية التي قلصت بشكل ملحوظ أمام تراجع التمويل وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل خلق مناصب الشغل الجديدة، بل وتهديد المناصب الموجودة جراء المديونية الخارجية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري الذي أصبح سالبا ناهيك عن رصيد ميزان، أنظر الجدول أدناه.

الجدول 04: تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1989

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي%	+5,4	+1,3	-0,8	-2	+3,4
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	+5,17	-15	+0,3	-10,9	-11,8
سعر صرف (الدينار مقابل الدولار)	5,03	4,71	4,84	5,93	7,61
الديون الخارجية (مليار دولار)	17,5	21	24,1	25,1	25,8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4,79	5,13	5,28	6,55	7,01

المصدر: عزيزة بن سمينة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس، يومي 4-5 ديسمبر 2006،ص03.

التفسير:

أمام الارتفاع المتنامي في حجم السكان المقابل بالتدني الكبير في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة النكسة الاقتصادية دخل الاقتصاد الجزائري منطقة اضطراب انعكست بالسلب على الوضع الاجتماعي حيث انتشر الفقر والبطالة والتشرد والتسول.

ثالثا: واقع التشغيل خلال الثمانينات

1. الفترة 1980-1984:

عرفت الفترة المتزامنة وتطبيق المخطط الخماسي الأول إنشاء 700 824 منصب شغل كانت فيها مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء هذه المناصب كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول 05: مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب الشغل ما بين 1980-1989

القطاعات	1984-1980	1986	1988	1989-1985
الصناعة	105700	8000	5000	28000
البناء والأشغال العمومية	221000	1000	11000	20000
الفلاحة	30000	12000	7000	20000
الخدمات	183000	8000	13000	44000
الإدارة	285000	45000	32000	143000
المجموع	**824700**	**74000**	**61000**	**255000**

Source :Abdelhamid BRAHIMI, "L'économie Algérienne Défis et Enjeux",02 Edition Dahlab, Alger, 1991, p 322.

التفسير:

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى مساهمة كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والإدارة في خلق ما نسبته 84% من مجموع المناصب الموفرة وهو ما يترجم بمجموع 689000 منصب شغل بينما بلغت حصة قطاع الصناعة من مجموع مناصب الشغل الموفرة 13% يليها قطاع الزراعة بنسبة 3,64%.

2. الفترة 1985-1989:

إن أهم ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن النكسة البترولية تركت بصمات واضحة في سجل الاقتصاد الجزائري واضطراب سوق العمل ناهيك عن الضعف الملحوظ في استخدام الطاقات الإنتاجية مما استدعى ضرورة الشروع في تبني إصلاحات لتدارك الوضع والمحافظة على المكتسبات المحققة، غير أن غياب النظرة الاقتصادية وتعتر السياسة التنموية عجل بدخول الجزائر في دوامة أزمات متتالية بسبب المديونية وخدمة الدين وارتفاع معدلات التضخم، وتدني معدل التشغيل الذي تسبب في تسجيل معدلات بطالة قياسية ، كل هذه التراكمات جعلت من حتمية تبني إصلاحات هيكلية أمرا ضروري لتعجيل الدخول إلى مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق (1990-1999)

رغبة من الحكومة الجزائرية في تدارك الوضع قامت بتبني إصلاحات اقتصادية تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المعروف باتفاقية ستاند باي 1994 أين تم اتخاذ إجراءات صارمة كانت سلاحا ذي حدين، بدت ايجابية من الناحية الاقتصادية من حيث استقرار معدلات النمو الاقتصادية وسعر الصرف والميزان التجاري وتراجع المديونية، وسلبية من الناحية الاجتماعية بتسريح العمالة وغلق المؤسسات ورفع الدعم وارتفاع الأسعار وانتشار البطالة، وهذا ما سنعكف على تحليله.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: أي برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

1. برنامج الاستقرار الاقتصادي:

أ) اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في 31 ماي 1989:

تمكنت الجزائر من خلال تطبيق هذا الاتفاق من الاستفادة من سحب غير مشروط من حصتها والمقدرة ب623 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت من قرض قيمته 886 مليون دولار مقسم إلى 155,7 مليون وحدة سحب خاصة في إطار برنامج التثبيت ثم 315 مليون وحدة سحب خاصة في إطار تسهيل التمويل التعويضي، بالمقابل اشترط على الحكومة الجزائرية تحرير الأسعار الأمر الذي عجل بإصدار قانون 89-12 والقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، بعدها مباشرة تم الشروع في إصدار المرسوم التنفيذي27-91 والمتعلق بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية.

ب) اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في 03 جوان 1991:

قدم صندوق النقد الدولي خلال هذه المرحلة قرضا قيمته 400 مليون دولار أمريكي ، على أن يتم استهلاكه على أربع دفعات كل دفعة بمقدار 100 مليون دولار، كما أبرمت الحكومة الجزائرية في نفس الوقت اتفاقا مع

البنك العالمي تحصلت بموجبه على قرض تصحيح قيمته 350 مليون دولار، وخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،إلا أن خدمة المديونية خلال هذا الاتفاق بلغت مستويات قياسية ، وبتراجع قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار وبرفع الدعم عن القطاع العام عرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا بقيمة 0,1% نتيجة شروط الاتفاق القاضية بـتحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار مع التوجه نحو تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أن يتم التركيز على تصفية المؤسسات العمومية المفلسة وخوصصتها مع الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار.

ج)اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 01 أفريل 1994:

تميزت هذه المرحلة بدخول الاقتصاد الجزائري في حالة الركود نتيجة تراجع الواردات وارتفاع خدمة الدين إلى درجات قياسية بلغت أكثر من 86% ناهيك عن ارتفاع الأسعار مما ساهم ف ارتفاع معدل التضخم إلى 30% سنة 1993، أما معدل النمو الاقتصادي فقد كان شبع معدوم ما بين 1988-1993 فلم يتخطى عتبة 0,4%، أمام هذه الأوضاع المزرية لجأت الحكومة الجزائرية إلى الصندوق النقد الدولي الذي وافق على طلب الحكومة بإعادة الجدولة شريطة الاستمرار في تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية وتخفيض قيمة الدينار وهذا ما سمح بتخفيض عجز الميزانية وبضبط معدل التضخم واستقرار معدل النمو الاقتصادي.

2. برنامج التعديل الهيكلي (31 مارس 1995-01أفريل1998):

رغبة من الحكومة الجزائرية لاستكمال مساعي الإصلاحات تم الاتفاق على التعديل الهيكلي متوسط المدى خلال الفترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، والذي يشترط يهدف إلى تعميق إجراءات صارمة لتحقيق الاستقرار من خلال تحرير البنوك العمومية وتحرير أسعار الفائدة بما فيها تحرير أسعار الصرف الآجلة والعاجلة حسب ما تقتضيه قوى السوق مع حتمية التوجه إلى التحرير الكامل لأسعار السلع والخدمات وتقليص النفقات العامة وتوسيع الوعاء الضريبي، كما يهدف هذا الاتفاق أيضا إلى بعث النمو عن طريق إنشاء سوق مالي لتسهيل الولوج إلى خوصصة المؤسسات العمومية مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

ثانيا: آثار الإصلاحات الاقتصادية على ميدان الشغل في الجزائر في عشرية التسعينات

كما سبقت إليه الإشارة فان الإصلاحات المعتمدة كانت لاحا ذي حدين فبقدر ما كانت ايجابية وبدت ايجابياتها واضحة في المجال الاقتصادي نتيجة تراجع المديونية وتراجع قيمة خدمة الدين وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري ناهيك عن معدلات النمو الموجبة وتراجع نسب التضخم، إلا أنها جاءت سلبية من الناحية الاجتماعية بتدهور أوضاع التشغيل وغلق المؤسسات العمومية حوليٍ 1224مؤسسة وتسريح عمالتها ما

يعادل 635018 عامل مسرح وإحالة البعض منها على التقاعد المسبق وما زاد الأوضاع تدهورا انتشار ظاهرة الطلاق واستفحال التسول والعنف والتسرب المدرسي، وبهذا عرف سوق العمل اضطرابات لم يسبق لها مثيل فخلال الفترة الممتدة بين 1990-1994 بلغ عدد الوافدين الجدد لسوق العمل مليون طالب عمل أمام توفير 40 000 منصب شغل جديد خلال نفس الفترة وفي أحسن الظروف وبين هذا الاختلال في العرض والطلب في العمل بدأت ملامح الممارسة غير الرسمية بالتشكل.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل توصلنا إلى أن النمو هو يمثل عملية توسع اقتصادي، ومهما اختلفت مدارس الفكر الاقتصادي في تعريفه وبيان أسبابه ما بين التراكم الرأسمالي أو حجم العمالة، تبقى مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية واجبة للوصول إلى بنية اقتصادية متكاملة ولكي نصل إلى استدامة في النمو الاقتصادي طويل الأمد، ومشكلة البطالة أيضا لأنها تعتبر من المشكلات المجتمعية التي تؤثر على المجتمع بأكمله لا على الإنسان العاطل فقط وأهم سبل التصدي لهذه المشكلة هو توفير فرص إنشاء المشروعات الصغيرة والتصدي إلى الفساد الإداري الموجود بالمؤسسات لذلك على كل من الدولة والشباب العمل على مواجهة البطالة وعلى الشباب أن يغير تفكيره في البحث عن العمل الوظيفي الذي يكون في مجال تخصصه الدراسي.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الدراسات السابقة من بين عناصر البحث الأساسية والمنهجية لطرق باب البحث علما أنها تزود الباحث بالعديد من المعطيات والنتائج والتناولات المنهجية سواء على الصعيد النظري أم على الصعيد الميداني فوجودها شرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه كونها تقدم معلومات كثيرة للباحث كما تساعد على فهم موضوع الدراسة بشكل كامل.

وفي هذا الفصل نتناول عرضنا لأهم البحوث والدراسات السابقة تتضمن الأهداف وأدوات الدراسة وأبرز النتائج والمقترحات مع مراعاتها لترتيب الزمني للدراسات من الأحدث الى الأقدم.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المحلية

دراسة دحماني محمد ادريوش ،بعنوان إشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، ،2012-2013.

حيث حاول المترشح من خلال مذكرته التعرف على دور التشغيل في تخفيض نسب البطالة، فبنى اشكاليته كالأتي: هل يمكن لمعدّلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدّلات البطالة الفعلية في الجزائر، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة وخاصة بين الشباب؟ فكانت أهداف هذه الدراسة كما يلي: الحاجة الى خلق مناصب شغل جديدة نظرا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري. محاولة تفسير التغيرات في معدلات البطالة انطلاقا من التغيرات في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي. معرفة اتجاهات العلاقة بين مؤشر البطالة من جهة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي من جهة أخرى.

فتوصل إلى نتائج مفادها: ارتفاع مقلق لمعدلات التشغيل في القطاعات غير الرسمية، وقد ترافق التراجع اللافت في معدلات البطالة في الجزائر مع زيادة معتبرة في الاستخدام غير الرسمي. الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلا الفترة 2000-2011 استحوذ على الأكبر منها قطاع التجارة حيث يعتبر هذا الأخير قطاع غير منتج، وجاءت مرونة الطلب على العمالة فيه كبيرة. إعادة النظر في الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة، وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقة والدور التنموي.

وأن العلاقة بين المتغيرين ، وإن كانت في اتجاهها الصحيح كما ينص على ذلك قانون أوكن، فان أثر النمو سيكون ضعيفا جدا على مستويات البطالة التي تبقى عند مستويات مرتفعة.(ادريوش، 2012-2013).

*دراسة مختاري فيصل بعنوان أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- دراسة قياسية باستخدام بيانات بال للفترة 1996-2017.

حيث حاول الباحث من خلال مقاله دراسة أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبنى اشكاليته على النحو التالي: كيف يؤثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أحد الموضوعات الأكثر تداولا على نطاق واسع بين الاقتصاديين وصانعي السياسات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتوصل في الأخير إلى نتائج عديدة كون أنها لكل من نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات

التضخم والبطال تأثير كبير وقوي على النمو الاقتصادي، وأن الاستقرار الاقتصادي والسياسي شرط أساسي وضروري لتحقيق النمو الاقتصادي . (مختاري فيصل، 2020).

***دراسة ندوة هلال جودة ، رجاء عبد الله عبارة عن مقال منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بعنوان" العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okunواختبار Toda-Yamamoto 2010.**

حيث حاول الباحث من خلال مقاله دراسة دور النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة باستخدام قانون أو كنفكانت اشكاليته كالأتي: لقد خاض العراق حروي منذ عام 1980 حتى سقوط النظام في 9نيسان 2003 في بداية الألفية الثالثة ارتفعت معدلات البطالة رغم وفرة الموارد الاقتصادية، فكانت أهداف هذه الدراسة تتمثل في وضع مقترحات لتخفيف حدة البطالة في العراق و قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في ضوء قانون أوكن . ومن ثم فقد تم التوصل إلى النتائج التالية: الاعتماد على القطاع الزراعي الذي ساهم في معالجة هذه المشكلة والتخفيف من حدتها من خلال تنشيطه بشقيه النباتي والحيواني اعتبرت مساهمات المرأة في عمليات الإنتاج وذلك عن طريق تشجيع الصناعات الصغيرة. إعادة النظر في إقامة المصانع المختصة وخاصة الصناعات العسكرية بحيث تكون صالحة للصناعات المدنية، الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي أهم المجالات اليوم لاستيعاب أعداد كبيرة من العمالة، التأكد على التدريب المهني كقوة العمل باعتبارها الأداة الرئيسية لهيكل العمل.

-العمل على توزيع قوة العمل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية. تشكيل هيئة مختصة بمعالجة البطالة ترتبط بمجلس الوزراء وبهيئة العمل والشؤون الإجتماعية تكون مهمتها معالجة البطالة بين الشباب بكل عام .

***دراسة موسى ، عبارة عن مقال منشور في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، بعنوان "النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: هل قانون أوكون صحيح؟"، 2008، 7-24.**

حيث حاول الباحث موسى في هذه الدراسة بمحاولة تقدير معامل أوكن لعدد من الدول العربية كالجزائر والمغرب وتونس والعراق لمعرفة مدى صلاحية القانون على اقتصاديات تلك الدول، وإستخدام معدلات النمو وذلك لبيانات ربع سنوية انتهت الدراسة إلى عدم انطباق قانون أوكن على هذه الدول وكانت إشكاليته كالتالي: هل قانون أو كون صالح في تونس؟

استخلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج نشير منها إلى أن العلاقة العكسية بين البطالة والناتج يتم التحقق منها على المدى القصير والطويل، وأن قانون أوكن ينطبق على الاقتصاد التونسي، ولكن مع معامل

أوكن أقل من المطلوب كانت النتائج التجريبية لهذه الدراسة ذات آثار مهمة على صانعي السياسات الهيكلية والدورية في تونس لتعزيز النمو الاقتصادي في سياق إنخفاض نمو البطالة.

***دراسة الشوربجي، مجدي بعنوان أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري،2009.**

جاءت هذه الدراسة لتهدف الى قياس اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982-2005 وذلك في الاجلين القصير والطويل، واستخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وذلك بتطبيق مفهوم اختبار الحدود للتكامل المشترك والمقترح من (Pesaran, et, Al, 2001) . وأيضا استخدمت الدراسة مفهوم (ARDL) الانحدار الذاتي للفترات الإبطاء الموزعة والمقترح من قبل Pesaran and Shin(1999)، وذلك من أجل تقدير المرونات في الأجلين القصير والطويل، وانتهت الدراسة إلى مايلي:

- أن النمو الاقتصادي كان ضعيف المعنوية وموجبا من حيث تأثيره على العمالة في الأجلين القصير والطويل.
- كان أثر إجمالي التكوين الرأسمالي الحقيقي على العمالة في الأجلين القصير والطويل سالبا (موجب) ومعنوي.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

دراسة زيربو بعنوان نظرية قانون أوكون (رقم 180) Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu Bordaeux IV 2018.

أكدت هذه النظرية وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي والتغيرات في معدل البطالة، ولكنها لم تجزم بثبات تلك العلاقة واستقرارها، نظرا لوجود عوامل أخرى تؤثر على علاقة أوكن Okun's ، مثل تأثير الصدمات على القوة العاملة، الأجور، الأرباح الكلية التي تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية على Okun's Law وأشارت النظرية إلى أن التغيرات الهيكلية المؤثرة في علاقة Okun's قد تكون نافعة أو خبيثة.

طورت هذه الدراسة الخلفية النظرية لقانون أوكن Okun's Law وتكامله مع نموذج LO–IS–LM وذلك لفهم آثار السياسات الاقتصادية على البطالة بشكل أفضل.

والنمو الاقتصادي يكون له عظيم التأثير على البطالة وذلك عندما يكون قويا ومحدثا للتغير الهيكلي النافع في علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة وبإدماج النموذج الكامل LO–IS–LM يتضح من الدراسة أن السياسة المالية أو النقدية على الرغم من أن لهما تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أنه من شأنه أن يزيد معدل البطالة إذا أحدثت تغييرا هيكليا ضارا أو خبيثا في علاقة /Okun.

إن السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية في مكافحة البطالة هي السياسة المحدثة للتغير الهيكلي النافع بالإضافة إلى النمو المتسارع، وهذا يدفع إلى أهمية تحليل جودة النمو الإقتصادي من جهة، والتقييم الموضوعي لجودة خيارات السياسة الاقتصادية وتأثيرها على العمال من جهة ثانية.

عبارة عن دليل تجريبي بعنوان Validity of Okun's Law للباحث Umer Javeid Empirical Evidence from Pakistan(1981–2005)،

حيث حاول الباحث التعرف على العلاقة بين المتغيرين النمو الاقتصادي والبطالة في ضوء إستخدام البيانات التجريبية لمدة خمسة وعشرين عاما ، وتطبيق اختبار Dickey–Fuller لإيجاد الإستقرار معدل البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي ،واعتمد أيضا إستخدام طريقة التكامل المشترك على منهج الفروق والذي كان أكثر ملائمة للوصول إلى نتائج مباشرة من البيانات التجريبية ،حيث كان هدف هذه الدراسة هو اختبار صلاحية قانون أوكن على المدى الطويل والقصير وركزت أيضا على منهج الفروق والذي كان أكثر ملائمة للوصول إلى نتائج مباشرة من البيانات التجريبية، فتحصل على نتيجة مفادها أن وجود علاقة سلبية بين الاثنين المتغيرات المعنية، وتقليل إمكانية الانحراف عن النتيجة الإنتاجية.

***دراسة Zeeshan Arshad عبارة عن مذكرة ماستر ،بعنوان The Validity of Okun's Law in the Swedis 2010.**

حيث حاول الطالب في مذكرته التعرف على صلاحية قانون أوكن في العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي ، وذلك باستخدام معادلة الفجوة وتقنية مرشح Hodrick–prescot (HP) للتحليل على المدى القصير.

والهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في وجود علاقة Okun 1962 في الإقتصاد السويدي وتلخصت نتائجها في مايلي: أن قانون Okun موجود في الإقتصاد السويدي و وجود علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بينهما البطالة والناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: تقييم الدراسات السابقة.

المطلب الأول: موقع الدراسة الحالية من الدراسة السابقة:

تناولت جل الدراسات السابقة موضوع النمو الاقتصادي والبطالة بطرق مختلفة حيث هدفت كل الدراسات إلى تبيان أثر النمو الاقتصادي على البطالة، وهدفت دراسات أخرى إلى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في ظل اختبارات عديدة، في حين تناولت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام برنامج Eviews ، واستخلصت بعض الدراسات إلى وجود علاقة مهمة تعرف بقانون أوكن والتي تنص على وجود علاقة سلبية بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي والتغيرات في الناتج الإجمالي الفعلي حول معدله المحتمل لقياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري تحقيقا لهذه الغاية تم اختبار علاقة أوكن ومدى مطابقتها للاقتصاد الجزائري، وتتلخص النتائج المتوصل إليها عدم تحققها رغم وجود العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

1)تناولت الدراسة الحالية موضوع النمو الاقتصادي والبطالة باستخدام قانون أوكن ، حيث تميز هذا الاختبار بأنه اختبار أقرب إلى الواقع استنادًا إلى الملاحظة التجريبية وليس إلى نتيجة مستمدة من كلام نظري، اذا لم يتوفر ذلك في الدراسات السابقة.

2)كما تناولت الدراسة الحالية عديد الاختبارات كاختبار ADF و اختبار P.P كما نص قانون أوكون على أن الزيادة بمقدار نقطة واحدة في معدل البطالة الدوري ترتبط بنقطتين مئويتين من النمو السلبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .تختلف العلاقة باختلاف البلد وفترة الدراسة المُعتبرة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة.

أن الجدل لا يزال قائما في الفكر الاقتصادي بخصوص سوق العمل، نظرية كينز تعترف بأن سوق العمل يعترف بالاختلال، أما النموذج الكلاسيكي الجديد فيفترض بأن توقعات عارضي العمل و الطالبي عليه المتعلقة بالأسعار تكون رشيدة، طلب مزيد من العمالة يشترط أن يكون السعر السائد أعلى من مستوى السعر المتوقع، كل اختلال لا يمكن ألا أن يكون مؤقتا، وأن مستوى الأجور يتحدد حسب الطلب والعرض على العمل.

واستنادا على ما تقدم فقد جاءت فكرة الدراسة الحالية والحاجة إليها لاستكمال الجهود البحثية التي تمت على هذا الصعيد، والإفادة من الدراسات العربية منها والأجنبية، حيث جاءت الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة في تعميق المعرفة حول أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر باستخدام قانون أوكن.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتوضيح بعض الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة من خلال ذكر عنوان الدراسة وتقديم ملخص لها وأهم النتائج المتوصل إليها في كل بحث بداية من بعض الدراسات التي أجريت على الجزائر والنتائج التي توصلت إليها، وكذلك لبعض الدراسات لدول أخرى نامية مشابهة لاقتصاد للجزائر وهذا من أجل اخذ فكرة عامة حول الموضوع ومعلومات واضحة ،كما استنتجنا بعض المقترحات التوصيات التي تركها الباحثون السابقون وتجنب الأخطاء التي وقعوا بها ، والأهم من ذلك من خلال هذه الدراسات تمكنا من الإطلاع على عدد كبير من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع دراستنا بحيث أخذنا نظرة عامة وشاملة عن موضوع الدراسة المراد البحث عنها.

قائمة مصادر و مراجع الفصل الثاني:

ادريوش محمد دحماني(2013)، النمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث–العلوم الإنسانية–المجلد 27،الإصدار 6.

مختاري فيصل،(2008)، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الإقتصادية، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر.

-Arshed,Z,& Erixon, L,(2010). The Validity of Okun's Law in the Swedish Economy. .Stockholm: Department of Economics Stockholm University

-Entitled The Problematic of Employment in Algeria: An Attempt to Analyze, which is a Ph.D. Thesis, Abou Bakr Belkaid University - Tlemcen - 2012-2013.

-Javeid, U.(2007).Validity of Okun's Law: Empirical Evidence from Pakistan. .Department of Economics, Sodertorn university.

-Moousa, 1 (2008), Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Correct? , Journal of Development and Economic Policies, 10 (2), 7-24.

-The impact of economic and political stability on economic growth in the countries of the Middle East and North Africa - a benchmark study using Pal data for the period 1996-2017.

-The relationship between economic growth and unemployment in Iraq using Okun's law and Toda-Yamamoto test, College of Administration and Economics, University of Basra, 2010.

-Zerbo, A.; (2018) Okun's Law Theory (No. 180) Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu Bordaeux IV.

الفصل الثالث:

دراسة التطبيقية

تمهيد :

شهدت الجزائر تطورات في المجالات الاقتصادية ككل، اختلطت مع التغيرات الاقتصادية والسياسية على الساحتين الوطنية والدولية عبر السنين الماضية. ونتج عن ذلك تغيرات في طبيعة سوق العمل الجزائري وواقعه وبنيته، حيث خلفت هذه التغيرات وتطورات أثار عديدة على سوق العمل الجزائري.

ويعتبر سوق العمل المكان الذي يتم فيه البحث عن مناصب شغل من طرف أفراد المجتمع، ممثلا بذلك حلقة وصل بين طالب العمل والمؤسسات الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول العربية أصبحت تولي أهمية بالغة لسوق العمل في السنوات الأخيرة.

سيتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة بإجراء دراسة قياسية لمعرفة اثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام طريقة المربعات الصغرى،بالإضافة إلى عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة قياسية.

المبحث الأول : تطور سوق العمل في الجزائر .

1-تطور سوق العمل في الجزائر 2000-2020:

عرف سوق العمل الجزائري تطورات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما شهد تغيرات اقتصادية وسياسية وديموغرافية واجتماعية، شكلت بمجموعها اتجاهات ومسارات تطور القوة العاملة عبر قرابة خمسة عقود مضت.

ترتبط آليات استحداث الوظائف في أي بلد ، بجملة من العوامل كمستوى تطوره، وخصائصه الديمغرافية، تشريعات العمل، وبالتالي يجب توافر بيانات حول هذه العوامل، للقيام بتحليلها ومن ثم الاستعانة بها في معرفة كيفية تأثيرها على تلك الآليات.

سنركز في ذلك على وضع الاقتصاد الكلي في الجزائر، الذي يعد عاملا مؤثرا على استحداث الوظائف ومستويات البطالة.

وفي هذا الموضوع يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبطا بقطاع المحروقات بشكل أساسي، الذي شهد تراجعا كبيرا بسبب الهبوط الحاد في أسعار المحروقات. فقد سجل الميزان التجاري خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2017 ب (04 مليار دولار أمريكي)، إذ قدر حجم الواردات ب (19.67 مليار دولار أمريكي) مقابل صادرات قدرت قيمتها ب(15.70 مليار دولار أمريكي) مع التذكير أن المحروقات شكلت(94.63%) من هذه الصادرات،

وكان لهذه التحولات في الوضع الاقتصادي العام بالجزائر انعكاسات عديدة استحداث مناصب عمل للأشخاص البطالين.

وبعودة الانتعاش لسوق المحروقات في أواخر القرن الماضي. عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في مداخليها المالية، انعكس هذا الأمر إيجابا على مستويات التشغيل وهذا ما تبرزه مثلا إحصائيات تقرير الوزارة الأولى بعنوان : " حصيلة المنجزات الاجتماعية والاقتصادية 1999-2008 ".

عرف النمو السكاني في الجزائر عدة تطورات منذ الاستقلال، إذ إنتقل التعداد السكاني من (12.096.000 نسمة) في 1966 إلى (22.512.000 نسمة) في 1986. ووصل في 2011 إلى
36.717.000 نسمة. (الديوان الوطني للإحصائيات ،34،2011) وفي 2014، بلغ تعداد سكان الجزائر حوالي (39.114.276) نسمة موزعة كالتالي : ذكور: (19.801.164) نسمة، إناث: (19.313.112) (ONS,2015 ,08).

ووصل في 01 جويلية 2016 إلى (40.835.602) نسمة، موزعة على النحو التالي : ذكور(20.680.271) وإناث (20.155.3311)نسمة . (Ons,2017 :09).

جدول (01): توزيع سكان الجزائر بحسب السن القانونية للعمل (2008-2016)

	2016			2008		
الفئات العمرية	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع
15-19سنة	1481638	1545852	3027490	1817095	1879122	3696217
20-24سنة	1704932	1770599	3475531	1896054	1925495	3821549
25-29سنة	1863513	1905862	3769375	1716458	1755956	3472414
30-34سنة	1843472	1869205	3712677	1380564	1397869	2778433
35-39سنة	1570261	1600409	3170670	1192307	1183750	2376057
40-44سنة	1275642	1277743	2553385	1024531	1021168	2045699
45-49سنة	1111494	1099063	2210557	824380	829312	1653692
50-54سنة	925391	920171	1845562	673160	691935	1365095
55-59سنة	737012	738852	1475864	522923	555608	1078531
المجموع	**20155331**	**20680271**	**40835602**	**17090007**	**17500578**	**34590585**

Source: office National des Statistiques : **Démographie Algérienne 2016**, n :779 ,la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, Alger ,juin2017,p.09.

***مؤشر المشاركة في قوة العمل (السكان الناشطين إقتصاديا):**

بلغت هذه الفئة في سبتمبر 2016 (12117000) نسمة مقابل (11.932.000) نسمة في سبتمبر 2015، مثلت الإناث (2392000)نسمة ما يعادل(19.7%) من إجمالي فئة السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر.

وبلغت نسبة النشاط الإقتصادي لدى السكان البالغين 15سنة فأكثر (41.8%) وتتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ (66.6%) لدى الذكور و (16.6%) لدى الإناث، وتميزت وضعية سوق العمل خلال هذه الفترة

–سبتمبر 2016– بارتفاع بسيط في حجم السكان الناشطين اقتصاديا تحديدا من الباحثين عن عمل وتراجع طفيف في حجم الفئة المشتغلة.

جدول (02): توزيع السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر سبتمبر 2016:

التوزيع حسب / التعداد الجنس		المجموع	
	المجموع	إناث	ذكور
السكان النشيطون اقتصاديا	12.117.000	2.392.000	9.725.000
السكان المشتغلون	10.845.000	1.912.000	8933000
نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي	%41.8	%16.6	%66.6
أرباب عمل ومستقلون	3.133.000	394.000	2.740.000
أجراء دائمون	4.176.000	920.000	3.256.000
أجراء غير دائمون– متربصون	3.382.000	562.000	2.820.000
المستفيدون من مساعدات عائلية	154.000	37000	118.000
البطالون	1.272.000	479.000	792.000
نسب البطالة (%)	10.5	20	08.1

Source: ONS(2016) :**Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**,n763,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016,p.04.

من مساهمة القطاع الخاص والعام في التشغيل تدرج في الجدول التالي:

جدول رقم (03): مساهمة القطاع الخاص والعام في التشغيل:

قطاع النشاط	السنوات					
	2005		2006		2007	
	العدد (ألف عامل)	النسبة (%)	العدد (ألف عامل)	النسبة (%)	العدد (ألف عامل)	النسبة (%)
عام	2964	36،85	2746	30،69	2987	34،75
خاص	5081	63،15	6123	69،04	5607	65،25
المجموع	**8045**	**100**	**8869**	**100**	**8594**	**100**

قطاع النشاط	السنوات					
	2008		2009		2010	
	العدد (الف عامل)	النسبة (%)	العدد (الف عامل)	النسبة (%)	العدد (الف عامل)	النسبة (%)
عام	3149	34،4	3234	34،1	3345	34،4
خاص	5996	65،6	6236	65،9	6390	65،6
المجموع	**9145**	**100**	**9472**	**100**	**9735**	**100**

Source : Enquete ONS, « Emploi et Chomage » ,2005-2006-2007-2008-2009-2010 ,sur le sit www.ons.d44z (04/05/2022 16 :10).

حسب هذا الجدول فإن غالبية القوة العاملة المشتغلة لسنة 2010 ترتكز في القطاع الخاص بنسبة % 65,6 من مجموع هذه القوة مقابل 34,4% في القطاع العمومي.

لقد شهدت السنوات الماضية طفرة هائلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الجزائر بفضل الدعم الكبير الذي قدمته الدولة من خلال العديد من الآليات والتسهيلات المقدمة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات ، فإذا أخذنا الفترة 2013-السداسي الأول 2019 يلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 777816 مؤسسة إلى 1171945 مؤسسة، ونتيجة للإرتفاع لمسجل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتفع عدد الوظائف فيها من 2001892 إلى 2818736 وظيفة خلال الفترة 2013-السداسي الأول من 2019. (ريغي هشام ،2021،ص237).

***تطور حجم القوة العاملة المشتغلة في الجزائر:**

لمعرفة وضع التشغيل في الجزائر يجب معرفة أولا حجم العمالة وقياس نسبتها ألى إجمالي السكان النشطين، وهذا ماعرفته الجزائر في الفترة 2000-2018 بارتفاع معدلات التشغيل وهذا بعد قيامها باتخاذ إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها.

الجدول رقم (04):تطور حجم القوة العاملة المشتغلة في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
العمالة المشتغلة	5726	6229	6653	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472
معدل الشغيل %	,64 70	,72 70	,76 65	,76 28	,82 35	,84 75	73,87	,86 22	67,88	83,89

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463
العمالة المشتغلة	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11011
معدل التشغيل%	04,90	04,90	03,89	17,90	40,89	79,88	50,89	29,88	57,89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

- إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل www.OIT.org

- معدل التشغيل = (العمالة المشتغلة /القوة العاملة)×100

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد العمال من 5،7 مليون عامل وهذا سنة 2000 إلى 11,01 مليون عامل سنة 2018 أي بنسبة زيادة 39,89%، وهذا راجع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001، فحسب تقرير سنة 2018 نجد ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير

دائم (527الف منصب إدماج و 100 ألف ضمن الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط) و 4,18 مليون منصب شغل دائم و 3,38 مليون منصب شغل خاص.

إن وكالات الدعم ساهمت في استحداث العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات التي عرفت فتح المجال وتسهيل إجراءات الدعم سنوات 2011-2014، أين كانت تساهم في توظيف أكثر من نصف مليون شخص سنة 2012**(حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات)**.

مؤشر مستويات البطالة في الجزائر:

يعتبر مؤشر البطالة عنصر من عناصر قياس أداء سوق العمل من ناحية وجود توازن أو اختلالات بين عروض العمل والطلب عليه، وله أيضا أهمية بالغة في فهم سوق العمل ،لارتباطه بمكون أساسي لقوة العمل،ويقصد به الأشخاص المتعطلين، الذين يكونون إلى جانب الأشخاص المشتغلين.

ويتجلى ذلك في قدرة البلد على خلق فرص عمل جديدة أو فقدانها في حالات انخفاض معدلات النمو نتيجة مختلف الأزمات.

ففي الجزائر بلغت نسبة فئة البطالين على المستوى الوطني 11,4 بالمائة وذلك في ماي 2019 مقابل 11,7 بالمائة في سبتمبر 2018، سجلت بذلك تراجعا ب 0,3نقطة ، مع انخفاض محسوس لدى فئة الرجال.

وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات إن عدد السكان البطالين قد قدر 1,994 مليون شخص مقابل 1،462 مليون شخص في شهر سبتمبر الأخير. وأضيف أن نسبة البطالة قد انخفضت بشكل "محسوس" لدى الرجال منتقلة من 9,9 بالمائة في شهر سبتمبر 2018 إلى 9,1 بالمائة في ماي 2019 .

أما لدى النساء فان البطالة عرفت ارتفاعا خلال نفس الفترة المقارنة، منتقلة من 19,4بالمائة إلى 20,4بالمائة ، وتشير نتائجها إلى أن هناك فوارق معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة المحصلة .

أما بخصوص نسبة البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-24 فقد بلغت 26,9 بالمائة في شهر ماي الأخير ، مقابل 29,1 بالمائة في سبتمبر 2018، مسجلا بذلك تراجعا ب 2،2 نقطة وبلغت نسبة البطالة في أوساط هذه الفئة العمرية 23,6بالمائة لدى الرجال و 45,1 بالمائة لدى النساء.

أما فيما يخص نسبة البطالة لدى البالغين (25 سنة فما فوق) فقد سجلت 9,1 بالمائة في ماي 2019، مع 6,8 بالمائة لدى الرجال و 17,8 بالمائة لدى النساء.

ويمكننا القول أن بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في الجزائر خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل نذكر من بينها :

-ضعف أداء الاقتصاد الجزائري لارتباطه بعائدات المحروقات التي تمر بانخفاض حاد للأسعار في السنوات الأخيرة وعدم تنوعه.

-ضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية أمام تراجع قدرة القطاع العمومي في ذات المجال بالإضافة إلى عدم توافق مخرجات المؤسسات التكوينية مع متطلبات سوق العمل.

جدول رقم (10): توزيع السكان البطالين في الجزائر 2016

الفئة العمرية	إناث	مستوى البطالة لكل فئة (%)	ذكور	مستوى البطالة لكل فئة (%)	المجموع	مستوى البطالة لكل فئة (%)
أقل من 20سنة	10.000	8,46	90.000	8,29	**99.000**	9,30
20-24 سنة	125.000	2,50	225.000	2,20	**3.350.000**	7,25
25-29 سنة	182.000	1,32	219.000	5,13	**401.000**	3,18
30-34سنة	85.000	9,17	118.000	5,7	**203.000**	9,9
35-39سنة	38.000	7,09	57.000	2,4	**94.000**	4,5
40-44 سنة	24.000	3,8	39.000	4,3	**63.000**	4,4
45-49 سنة	12.000	1,06	20.000	9,01	**31.000**	6,2
50-54سنة	2000	8,01	16.000	9,01	**19.000**	9,1
55-59سنة	2000	10,03	09.000	02	**11.000**	1,2
المجموع	479.000	%20	792.000	1,08	**1.272.000**	%5,10

Source : ONS(2016) : **Activité, Emploi & chômage En Septembre 2016,** la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi , Alger, Décembre 2016,p05.

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

إن للنشاط الاقتصادي تأثير مباشر على معدلات البطالة من خلال التغير الذي يحصل على حجم اليد العاملة (المشتغلة والعاطلة عن العمل)، فنجد أنه في حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي، الذي يصاحبه زيادة في النشاط الاقتصادي تزيد مناصب الشغل عما كانت عليه من ذي قبل، وهذا تماشيا مع الزيادة في المخرجات من السلع والخدمات ، وأما في حالة الانكماش والركود الاقتصادي، الذي يصاحبه انخفاض في النشاط الاقتصادي، فان مناصب الشغل تتقلص وهذا نتيجة لانخفاض الاستهلاك وبالتالي انخفاض الإنتاج **(مالكي عمر، 2021، 790)**.

فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق، وكذلك فان ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.

نظرا للاهتمام الكبير الذي يلقاه كل من مفهوم البطالة والنمو الاقتصادي لدى الباحثين والدارسين فان العديد من الدراسات والبحوث تؤكد على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة في أي اقتصاد.

***قانون أوكن:** تستجيب البطالة عادة للنمو الاقتصادي، وقد اكتشف الباحث الأمريكي ARTHUR OKUN في عام 1962 م وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947–1957. وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%) سيؤدي إلى زيادة بنسبة (1%) في معدل البطالة، مع ثبات العوامل الأخرى.

يصف نموذج OKUN العلاقة الخطية ما بين معدل التغير في البطالة، ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، فيربط بين سوق العمل وسوق الإنتاج .

وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة. وهذا ما يسبب التساؤل التالي: لماذا يتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بسرعة اكبر من التغير في البطالة في عكس الاتجاه ؟ ربما تتجلى الإجابة في النقاط التالية: **(Wikipedia, 2016)**

–بعض العمال يعملون بنظام العمل الجزئي.

–انخفاض في أثر المضاعف الناتج عن تداول الأموال من قبل العمال.

–قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة أرباب العمل في الاحتفاظ بحجم عمالة أكثر مما يحتاجونه،كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

-توقف بعض العاطلين عن العمل عن البحث عن فرص عمل، لذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة.

***طريقة المربعات الصغرى:** هي أسلوب لتوفيق "أفضل " خط مستقيم لعينة من المشاهدات (X ,Y) وهو يتضمن تصغير مجموع مربعات انحراف النقاط الراسية عن الخط إلى ادني حد ممكن. **(سلفتور)**

طريقة المربعات الصغرى هي عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنية الأخطاء حول هذا الخطأ إلى ادني حد ممكن عن طريق تدنية مجموع مربع انحرافات القيم الفعلية عن القيم المشاهدة **(رجم، 2004)**.

يرجع سبب استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS الى:

-أن تقديرات المعاملات Coefficients أو المؤشرات paramètres بطريقة OLS تعتبر اكثر جدوى وفاعلية عن غيرها.

-تعتبر النتائج التي يمكن الحصول عليها من خلال هذه الطريقة من أفضل النتائج، على الرغم من التطور الكبير في طرق تقدير وحساب معاملات النموذج القياسي.

-سهولة تقدير المعاملات بهذه الطريقة مقارنة بالطرق الأخرى، وسهولة العمل في مثل هذه الطريقة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

ان مسألة قياس علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وفق قانون أوكن تستدعي توضيح المنهجية المعتمدة في دراستنا ، من خلال إبراز فترة الدراسة، وتحديد متغيراتها ناهيك عن إبراز وشرح طرق القياس وأدوات التحليل التي سيأتي ترتيبها على النحو التالي:

المطلب الأول: منهجية الدراسة:

ويتم التطرق في هذا الجانب من الدراسة إلى قياس اثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر و دراسة العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مع استقاء البيانات بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وذلك باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي لكل من معدلات البطالة والناتج المحلي للفترة الممتدة ما بين 2000 إلى من.2020

اختيار المتغيرات:

- **GDPGR معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي**

هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات، ناقص أي إعانات غير المشمولة في قيمة المنتجات دون اقتطاع قيمة اهتلاك الأصول المصنعة وإجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور موارد الطبيعية

- **UNPGR معدل البطالة**

حسب المكتب الدولي للعمل فيندرج ضمن فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16و59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن الأشخاص الذين يعملون بدون أجر والذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا وهؤلاء الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة...

الجدول رقم (11):توصيف المعطيات

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
GDP_{GR}	3.43733	1.534030	7.20	1.60
UNP_{GR}	36.1933	1.987988	39.00	30.40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي باستخدام برنامج Eviews 12.

والجدول التالي يقدم لمحة عن تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000 إلى 2020 في الجزائر

الشكل رقم :(1) تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2020

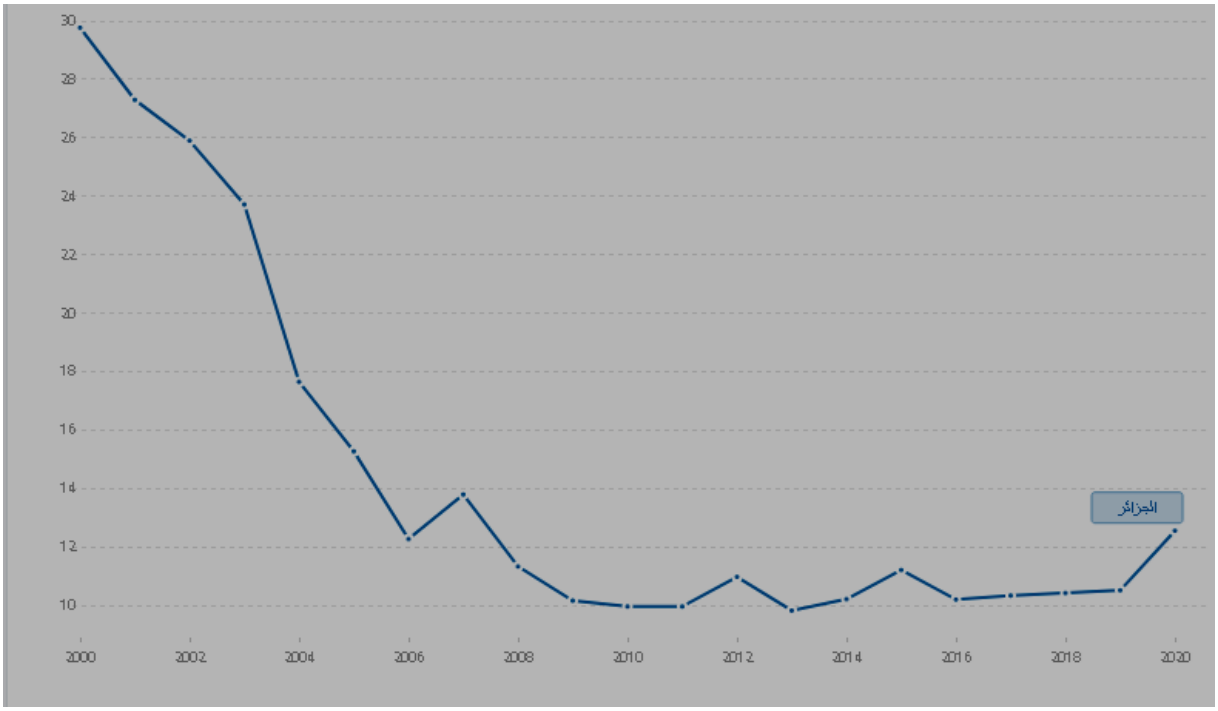

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي للاحصائيات.

ان ظاهرة البطالة تعد من أهم المواضيع المؤرقة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لهذا الأخير من تأثير على المجتمع ونفسية الفرد خاصة تلك التي تعيش مرارة هذه الظاهرة والشكل رقم 01 يوضح تطور معدلات البطالة للفترة المشار اليها من خلال الملحق رقم (01).

التفسير:

فمن خلال كل من الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا جليا أنه بعد التراجع الكبير نلاحظ أن بعد اعتماد الحكومة الجزائرية لسلسلة من البرامج التنموية ذات المخصصات المالية الضخمة المعروفة ببرنامج الدعم الكبير والإنعاش الاقتصادي لسنة 2000 أين تم تخصيص 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكية وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على تراجع معدلات البطالة المنتقلة من 29.80 % من نفس السنة إلى % 12.30 سنة2006 ، ولا تتوقف المسألة هنا بل ازدادت تحسنا بخلق مناصب العمل وضبط سوق الشغل من خلال استحداث آليات وأجهزة لتشغيل الشباب و تفعيل أجهزة أخرى على غرار وكالة ANSEJ وهذا ما مكن من تخفيض البطالة من 13.80%سنة 2007 إلى 9.80% سنة 2013 ثم في حدود 10 % مابين

2015- 2019 لتعاود الارتفاع ببلوغها نسبة 12% أواخر سنة 2020 و 2021 حسب معطيات البنك الدولي.

يرجع سبب الانخفاض في معدلات البطالة الى عدة أسباب من بينها الاستقرار السياسي والأمني وكذا الاستقرار الاقتصادي بالاضافة الى البرامج التنموية المتمثلة في برامج تشغيل الشباب وجهاز الادماج المهني، والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة الى تحسين أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي عرف انتعاشا ليبلغ 147 دولار للبرميل للفترة 2000-2008 **(كواشخة، 2014-2015).**

الشكل رقم (02): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2020

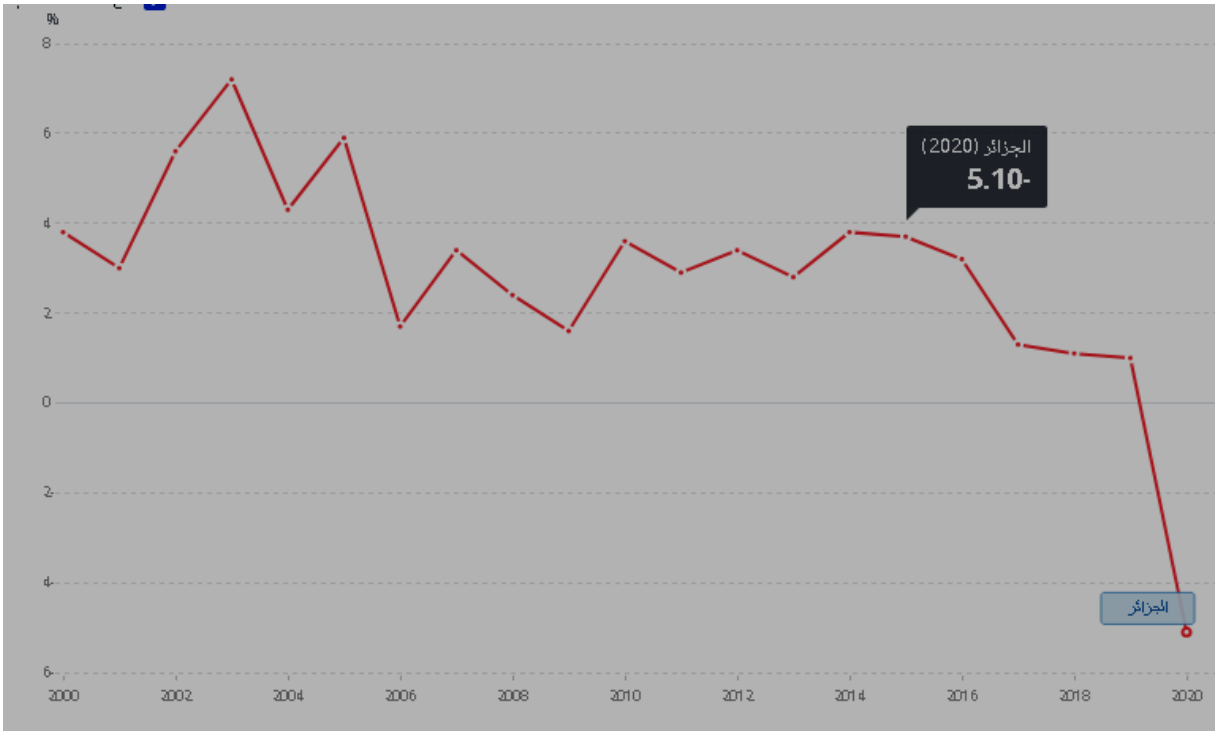

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

التفسير:

من خلال الشكل (2): الذي يمثل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2020 والمستمد بياناته من خلال (الملحق رقم 02)، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي عرف تحسنا خلال الفترة 2003-2005 بنسب 7،2و 4،3 و 5،9 ، ويرجع ذلك الى استمرار ارتفاع اسعار البترول، وتزايد تذفق

الاستثمارات الاجنبية، والانتعاش الذي عرفه كل من مؤسسات القطاع العام والخاص وهذا بفضل السياسة المالية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة والتي ساهمت في خلق فرص عمل **(بكراوي نجاة، 2018-2019)**.

ابتداءا من سنة 2006-2020 عرفت معدلات النمو الاقتصادي انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة، وهذا راجع الى أن الاقتصاد الجزائري تأثر بشكل غير مباشر بتداعيات الازمة العالمية 2008، ويؤكد الاثر السلبي للصدمة الخارجية المتمثلة في الانخفاض الكبير في اسعار المحروقات للثلاثي الرابع لسنة 2008 المتصل بدخول الاقتصاديات المصنعة في الركود ما أثر على الاقتصاد الوطني كونه تابع للاقتصاديات المصنعة والتي قلصت حجم طلبها على المحروقات.

1-كتابة النموذج الخطي :

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين X و Y على الشكل:

i=1.....n

$$Y_{\text{i}}=\beta_0+\ \beta_1\ X_{i+\varepsilon i}\ ,$$

حيث: Yi يسمى بالمتغير التابع و Xiبالمتغير المستقل، β0 وβ1 هما معلما النموذج.

أما εi فيمثل الخطأ في تفسير Yi، ومنه يمكن كتابته انطلاقا من العلاقة :

$$\varepsilon i = \beta 0 + \beta 1\ Xi$$

ويرجع وجود حد الخطأ الى اهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج وحدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية، ويرجع ذلك أيضا الى الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج **(شيخي، 2011)**.

الشكل رقم (03): تطور معدلات النمو الاقتصادي ونسب البطالة في الجزائر 2000- 2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي .

التفسير:

من خلال تتبع مسار تطور المعدلين بالشكل أعلاه يلاحظ اختلاف في الاتجاه للعديد من الفترات الزمنية ، إلا أنه يجب الأخذ في الحسبان في إطار التأثير المتبادل بين المتغيرين فترة الاستجابة ، حيث أن طبيعة العلاقة هنا تعكس وجود فترة زمنية حتى يستجيب المتغير للتغير الحاصل على مستوى المتغير الآخر ، و هذا ما يمكن أن نفسر به العلاقة الطردية بين المتغيرين في بعض الفترات الزمنية من الفترة المحددة ، وهذا ما سنراه في الدراسة القياسية القائمة على بيانات البنك الدولي للفترة الممتدة بين 2000 و 2020 .

1.نتائج الدراسة القياسية :

أ-اجراء اختبار جذر الوحدة: يهدف هذا الاختبار الى تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية موضوع الدراسة.

جدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	اختبار ADFعند المستوى		اختبار PP عند المستوى	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
GDP GR	I(0)	-3.497215	1.304239	-3.151034	-1.001418
UNP GR	I(0)	-0.828249	2.032708	-1.145517	-1.810943

المصدر : من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 12

ملاحظة: تدل هذه النتائج على رفض فرضية العدم القائلة بعدم استقرار السلاسل الزمنية عند مستويات المعنوية التالية 1%، 5 %، 10% على الترتيب.

يمكن أن نستخلص من الجدول أعلاه أن السلاسل موضوع الدراسة كلها مستقرة عند المستوى باستخدام اختبارين لجذر الوحدة PPو ADF هذه النتائج تهيء لنا امكانية التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لايجاد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

ب – اختبار السببية لغرانجر:

لتحديد اتجاه درجة تأخير المسار VAR، وهذا بالاعتماد على المعيارين Akaikeو Schwaez وبالاستعانة ببرنامج Eviews 12

ان اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين Y و X الممثلة وفق الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج، والجدول رقم (02) يلخص نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02): نتائج تطبيق اختبار غرانجر للسببية على المتغيرين .

Pairwise Granger Causality Tests

Date : 21/06/2022 Time : 14:08

Sample : 2000 2020

Lags : 1

Null Hypothesis :	obs	F-Statistic	Prob.
DX does not Granger Cause DY	18	0.46165	0.5072
DY does not Granger Cause DX		1.52876	0.2353

المصدر: من اعداد الباحثتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 12

نقبل وجود سببية الا اذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها (La probabilité) اقل من 0.05 ، وعليه نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفرق الأول (DX) لا تسبب الفرق الاول (DY)لان $0.005 < P = 0.5072$ ، وايضا الفرق الاول (DY) لا يسبب الفرق الاول (DX) لان $0.005 < P = 0.2353$.

وخلاصة القول أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن X لا تؤثر في Y في الاجل القصير والعكس صحيح.

تقدير النموذج:

نتائج تقدير النموذج القياسي لأثر البطالة على النمو الاقتصادي

بعد تقديرنا لنموذجVAR وبالنظر إلى الملحق رقم 1 يمكن كتابة ما يلي:

$$\begin{cases} \Delta U = 0.543219082832*\Delta U(-1) - 0.580199972332*\Delta Y(-1) - 0.14609333078 \\ \Delta Y = 0.110996049294*\Delta U(-1) - 0.521641885432*\Delta Y(-1) + 0.137857417972 \end{cases}$$

بالنظر إلى قيمة فيشر المحسوبة فإن نموذج الدراسة يتسم بالمعنوية الكلية، وكلا معادلتيه تتسمان بالمعنوية الكلية ، فنجد أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية المساوية لـ3.38 ، كما أن أكثر من 34 %من التغير الكلي في ΔU يمكن تفسيره بدلالة المتغيرين ((ΔU(−1) و ((ΔY(−1)، كما أن حوالي % 24 من التغير الكلي في تفسيره بدلالة المتغيرين ((ΔU(−1) و ((ΔY(−1).

استقرارية النموذج:

الشكل الموالي يوضح مدى استجابة النموذج لشروط الاستقرارية

الشكل رقم (04): استقرارية النموذج

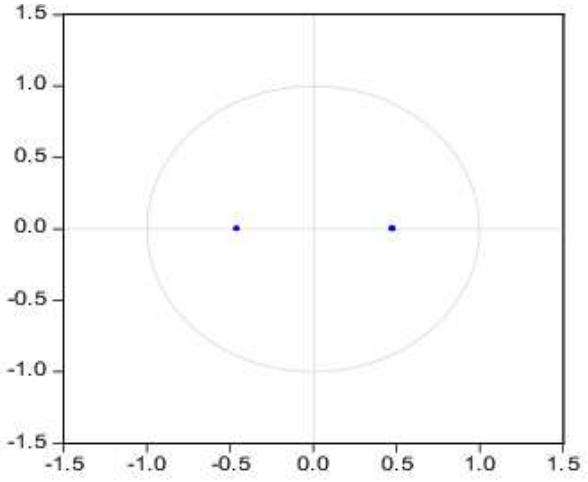

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

نلاحظ بأن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الوحدوية، وكل المعاملات أقل من الواحد ، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو مشكلة عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (05): استجابة البطالة والنمو الاقتصادي للصدمة

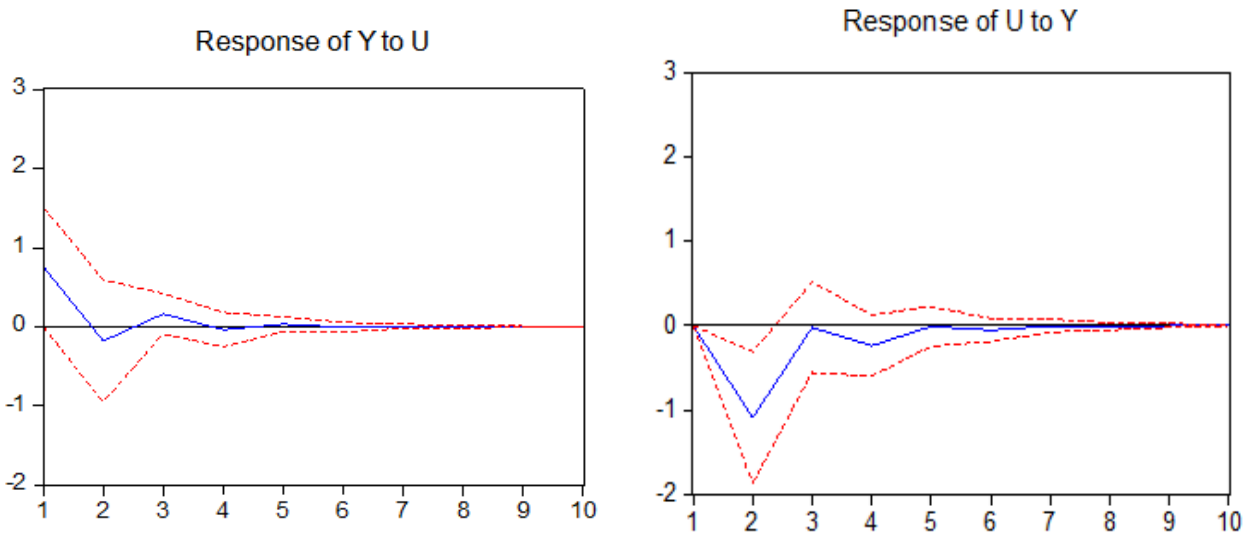

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews12**

التفسير:

من خلال تحليل تطور معدلي النمو الاقتصادي والبطالة أمكن ملاحظة الاختلاف الاتجات هي المعدلين في معظم الفترات، مما يشير إلى وجود العلاقة العكسية بين المعدلين، كما بينت دراستنا القياسية للعلاقة بين متغيري النمو الاقتصادي والبطالة في إطار قانون Okun بينت وجود العلاقة العكسية بين المتغيرين عند التقدير، كما أن اختبار السببية الخاص بـ granger أظهر وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من متغير النمو الاقتصادي إلى متغير البطالة مع غياب السببية في الاتجاه المعاكس، والسبب في ذلك حسب المختصين يعود الى طبيعة الاقتصادي المعتمد على المحروقات، وبهذا فإن النتائج المتوصل تتوافق إلى حد ما مع ما جاء به قانون Okun خاصة ما تعلق بوجود العلاقة العكسية والمتبادلة بين المتغيرين بالإضافة إلى العلاقة السببية بينهما.

خلاصة الفصل:

في ضوء مما سبق يمكننا القول أن سوق العمل في الجزائر ، عرفت العديد من التحولات في السنوات الأخيرة، لجملة من العوامل نذكر من بينها التغير في هرم السكان ، تأثير التوجهات الاقتصادية على سياسات التشغيل واستحداث الوظائف، ارتفاع عدد طالبي العمل وتأثير ذلك على ارتفاع مستويات البطالة، ناهيك عن تأثيرات مختلف الأحداث العالمية كالأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار المحروقات .

وللتعامل مع هذا الوضع وتسطير سياسة تشغيل ناجحة في الجزائر، تبرز أهمية الوقوف على أداء سوق العمل، من منطلق تلك السياسة تهدف في المقام الأول الى محاربة البطالة في اطار تخطيط السياسات العامة للتنمية فقد توصلنا من خلال النتائج المتوصل اليها بفضل الدراسة القياسية الى وجود علاقة تتوافق إلى حد ما مع ما جاء به قانون Okun خاصة ما تعلق بوجود العلاقة العكسية والمتبادلة بين المتغيرين بالإضافة إلى العلاقة السببية بينهما.

الخاتمة

عرفت معدلات النمو في الجزائر عدة توجهات وارتبطت في معظم الأحيان بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط في السوق الدولية ما جعل هذا الأخير رهينة عوامل خارجية. وهو مايؤكد حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني، كما أن القطاع العمومي لعب دورا هاما في التوظيف وخلق فرص العمل حيث شهدت الفترة الانتقالية للتوجه إلى نظام اقتصاد السوق مع بداية التسعينات تراجعا في نصيب القطاع العمومي في التشغيل وعرف القطاع الصناعي تراجعا كبيرا بعد الشروع في عمليات الخوصصة التي مست العديد من المؤسسات الاقتصادية، وكان الاتجاه نحو دعم القطاع الخاص وكذلك تطور القطاع غير الرسمي الذي استحوذ على جانب مهم من القوى العاملة المشتغلة مما أدى كل هذا إلى تزايد معدلات البطالة، أما الفترة الممتدة بداية من الألفية عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا مما مكن صانعي السياسة الاقتصادية اتخاذ مجموعة من الترتيبات التي من شأنها امتصاص فائض سوق العمل والتخفيف من البطالة وذلك من خلال تبني برنامج للنمو الاقتصادي اعتمد على الإيرادات المحققة من المحروقات دون تنويع مصادرها لتحسين الناتج المحلي للبلاد باعتباره العنصر الأكثر مساهمة في التوظيف وخلق مناصب العمل.

استندت نتائج تجريبية لهذه الدراسة حيث خفض معدلات البطالة من خلال الزيادة في النمو الاقتصادي واللجوء إلى تطبيق السياسات التي تكفل تحقيق هذا النمو، ومن أجل قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري تم التحقق من مدى صحة علاقة أوكن، والذي من خلاله تم اختبار أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، وتتلخص النتائج المتوصل إليها:

- تعد مشكلة البطالة ظاهرة عالمية ، وقد أصبحت تمثل تحديا لجميع الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية.وتعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه، ولكن إلى أن يجد العمل والأجر المناسبين.
- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة وجود اختلاف كبير بين الاقتصاديين فيما يتعلق بظاهرة البطالة، ثم ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير ظاهرة البطالة على ضوء معطيات جديدة.
- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، فيركز على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد أو على كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل الطني الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع.

لذا تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة بأن تسعى برامج التنمية لتشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم لعمله، وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي، ووضع منظومات لتشجيع مشاريع الشباب

ورواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن على صانعي القرار استخدام كل السياسات (النقدية والمالية والهيكلية) لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة وتعظيم أثرها لتحقيق أعلى استفادة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد وبما يعزز قدرتها على توليد الوظائف.

على مستوى الدراسة القياسية:

لقد جاءت نتائج الجانب التطبيقي لهذه الدراسة مقبولة من الناحية الإحصائية، وقد ساهمت هذه النتائج في توضيح مدى تأثر أهم المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر وجاءت على النحو التالي:

– من خلال محاولة فهم العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر من خلال الدراسة القياسية نجد أن بيانات المتغيرين خلال فترة الدراسة لم تظهر اتجاها محدّدا، حتى عندما كانت العلاقة عكسية بين المتغيرين فان معدل البطالة قد يستجيب للانخفاض ولكن بمعدلات ضعيفة جدا.

– معدل النمو الاقتصادي المحلي الحالي والذي يقدر ب 3،60% كمتوسط خلال الفترة 2000–2020 غير كافي للعمل على خفض معدّلات البطالة الفعلية في الاقتصاد.

الاقتراحات والتوصيات:

نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج خاصة التي جاء بها كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا في سبيل الحد من مشكلة البطالة وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

– يجب تغيير سياسات التشغيل المعتمدة بشكل كبير على الطابع الاجتماعي في التوظيف إلى السياسات التي تعتمد على زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية والمولدة للقيمة المضافة.

– يجب الاهتمام أكثر بالقطاعات الاقتصادية المولدة لمناصب الشغل كقطاع الفلاحة والصناعة ، والتي ستساهم بدورها في الرفع من معدل النمو الاقتصادي والوسع في الاستثمار بالتالي خلق المزيد من فرص العمل.

– ضرورة التنسيق بين عرض العمل والطلب عليه حتى لا يزيد الاختلال الهيكلي في سوق العمل لعدم تناسب نوعية طالبي العمل مع المناصب المعروضة في سوق العمل.

– إعطاء أهمية كبرى للبحوث العلمية، وتكوين إطارات ورفع مستوى اليد العاملة الجزائرية.

– تشجيع القطاع الخاص على زيادة حجم المساهمة في النشاط الاستثماري الذي من شأنه أن يساعد على خلق زيادة مطردة في الإنتاج والدخل والذي سوف يلازم بدوره زيادة فرص العمل في البلاد.

الملاحق

الملاحق:

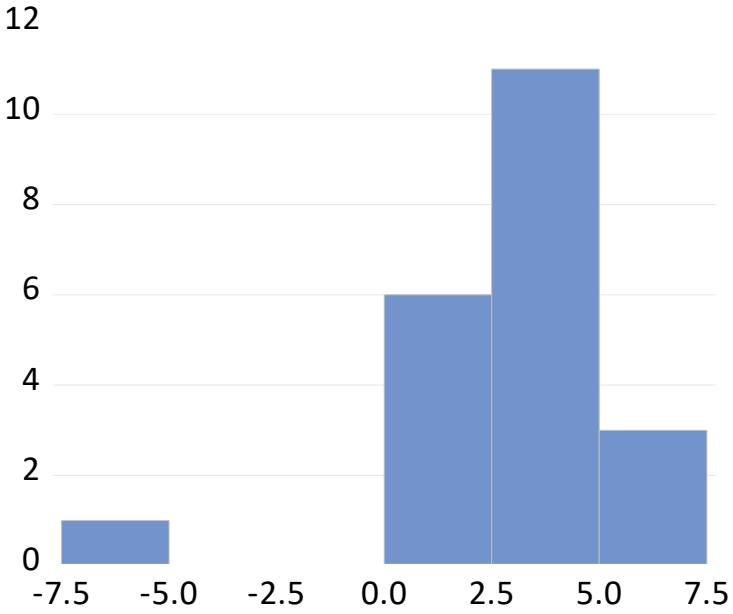

Series: X	
Sample 1 21	
Observations 21	
Mean	2.885714
Median	3.200000
Maximum	7.200000
Minimum	-5.100000
Std. Dev.	2.417496
Skewness	-1.437128
Kurtosis	7.055577
Jarque-Bera	21.62042
Probability	0.000020

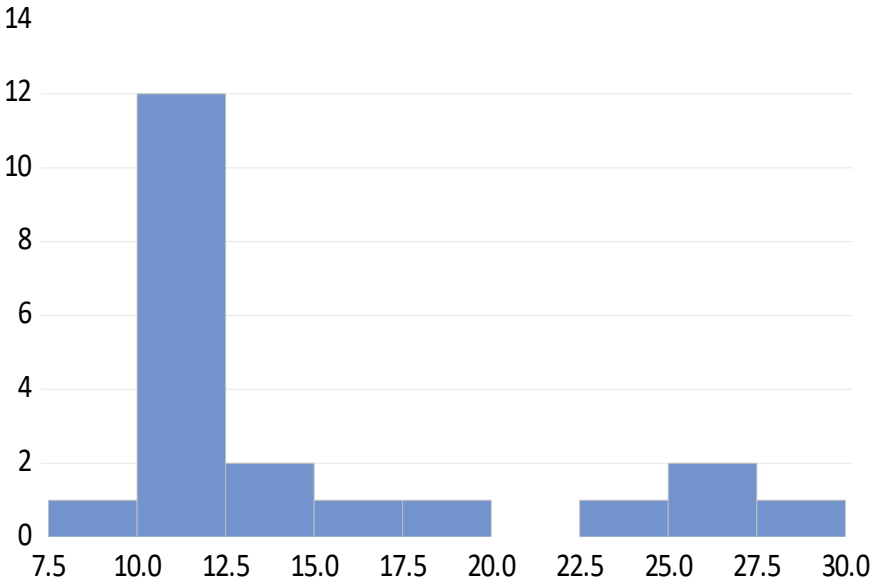

Series: Y	
Sample 1 21	
Observations 21	
Mean	14.44762
Median	11.20000
Maximum	29.80000
Minimum	9.800000
Std. Dev.	6.455821
Skewness	1.378485
Kurtosis	3.351392
Jarque-Bera	6.758817
Probability	0.034068

الملحق رقم 01: تطور معدلات البطالة والنمو في الجزائر.

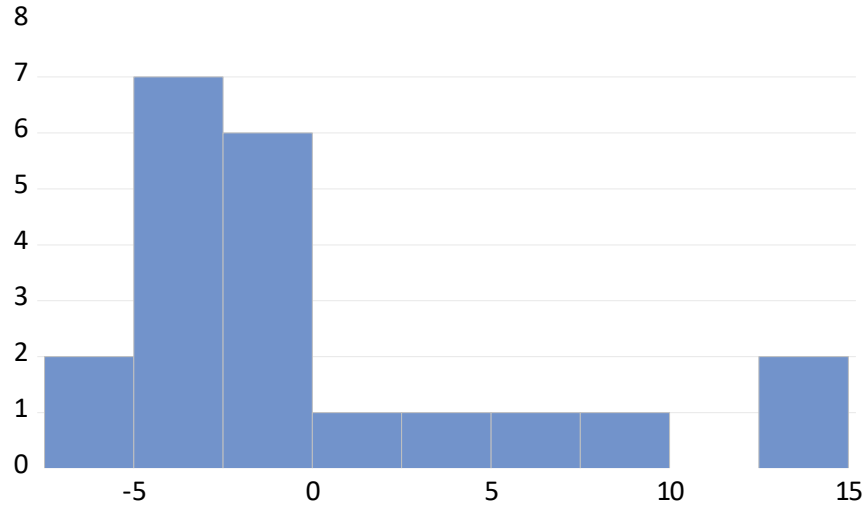

Series: Residuals	
Sample 1 21	
Observations 21	
Mean	-1.78e-15
Median	-2.403762
Maximum	14.36474
Minimum	-5.235264
Std. Dev.	5.904054
Skewness	1.311727
Kurtosis	3.464937
Jarque-Bera	6.211339
Probability	0.044795

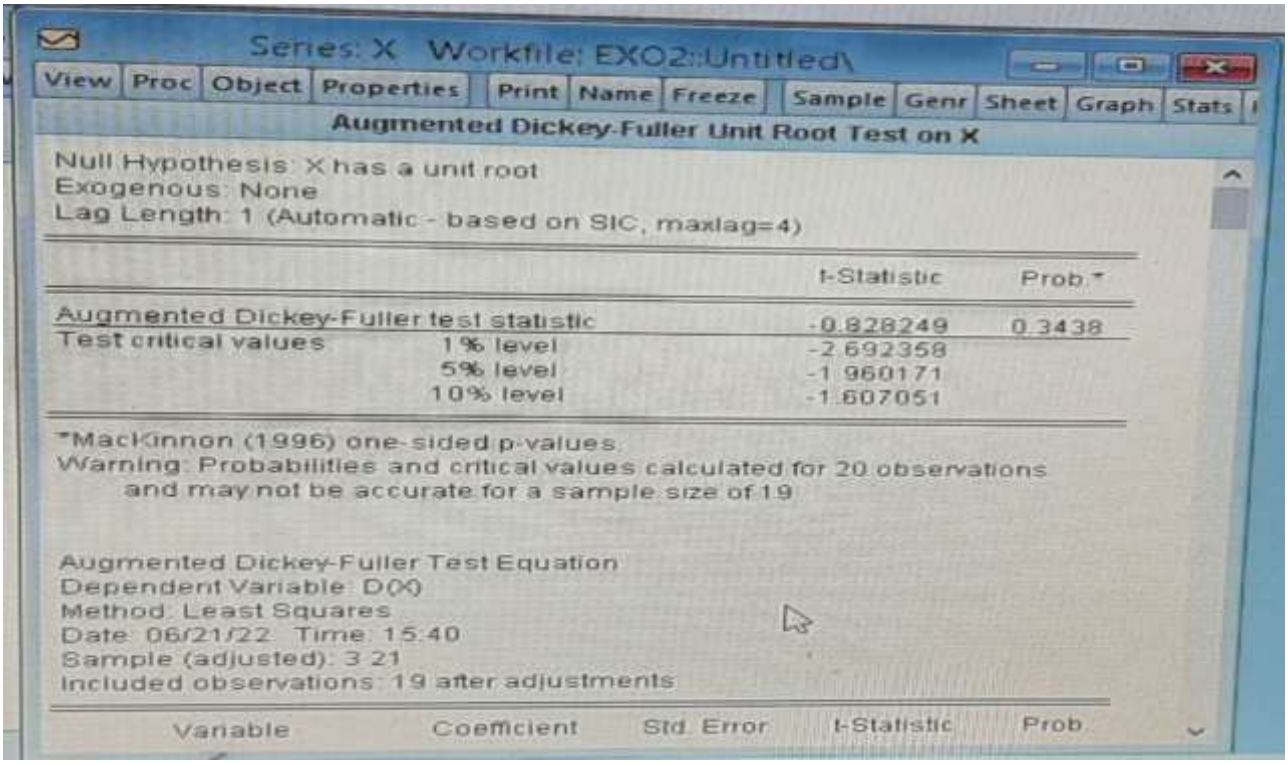

الملحق رقم 02: اختبار جذر الوحدة للمتغيرين.

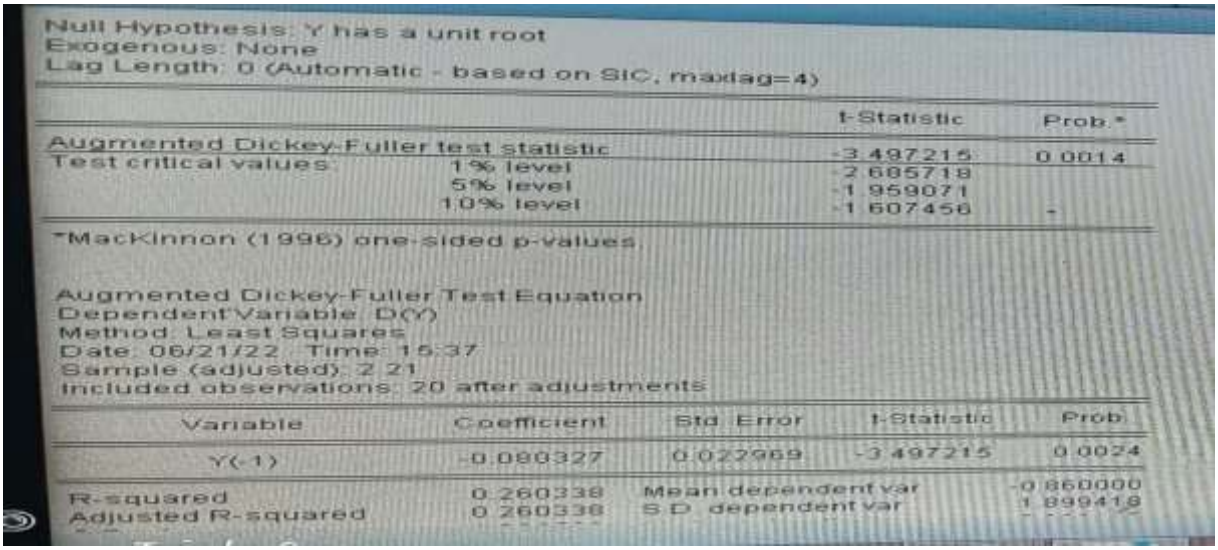

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.497215	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 06/21/22 Time: 15:37
Sample (adjusted): 2 21
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-0.080327	0.022969	-3.497215	0.0024

R-squared	0.260338	Mean dependent var	-0.860000
Adjusted R-squared	0.260338	S.D. dependent var	1.899418

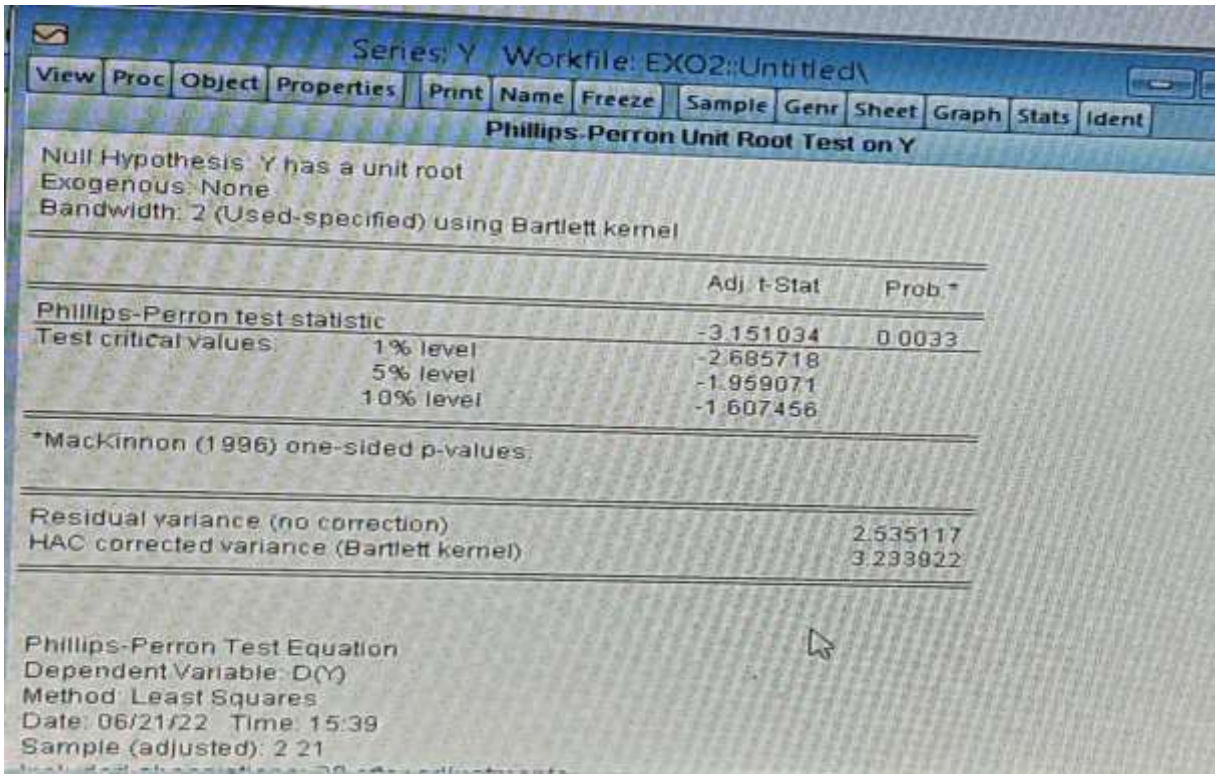

Series: Y Workfile: EXO2::Untitled\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ident

Phillips-Perron Unit Root Test on Y

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.151034	0.0033
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.535117
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.233922

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 06/21/22 Time: 15:39
Sample (adjusted): 2 21

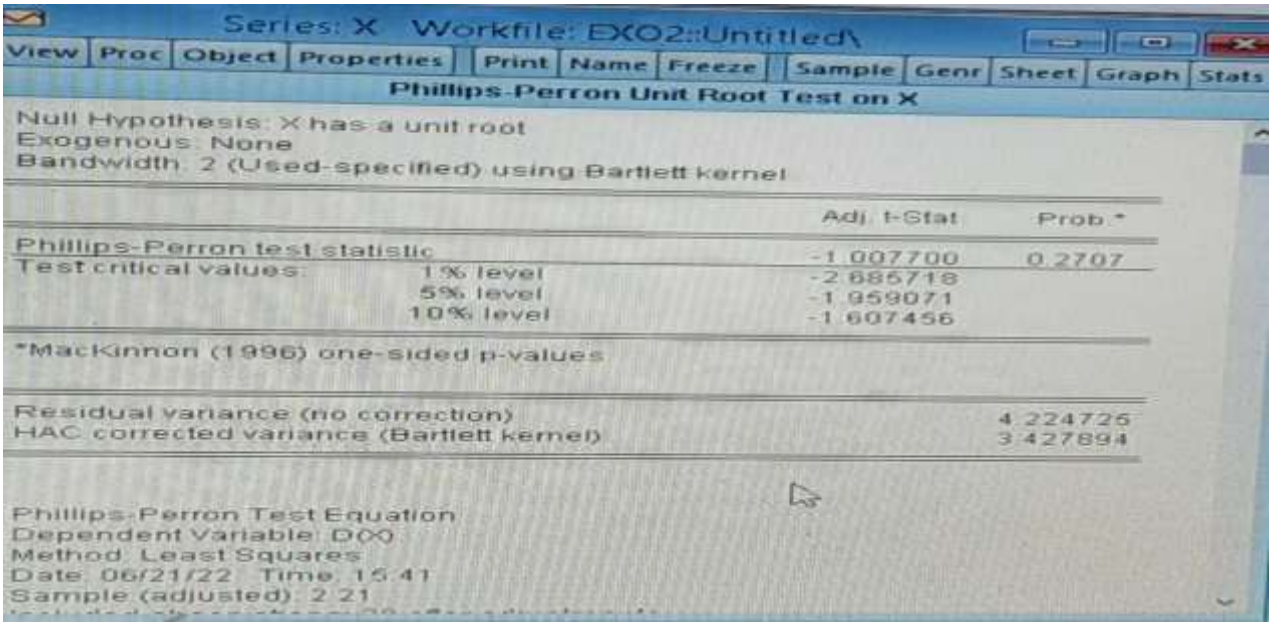

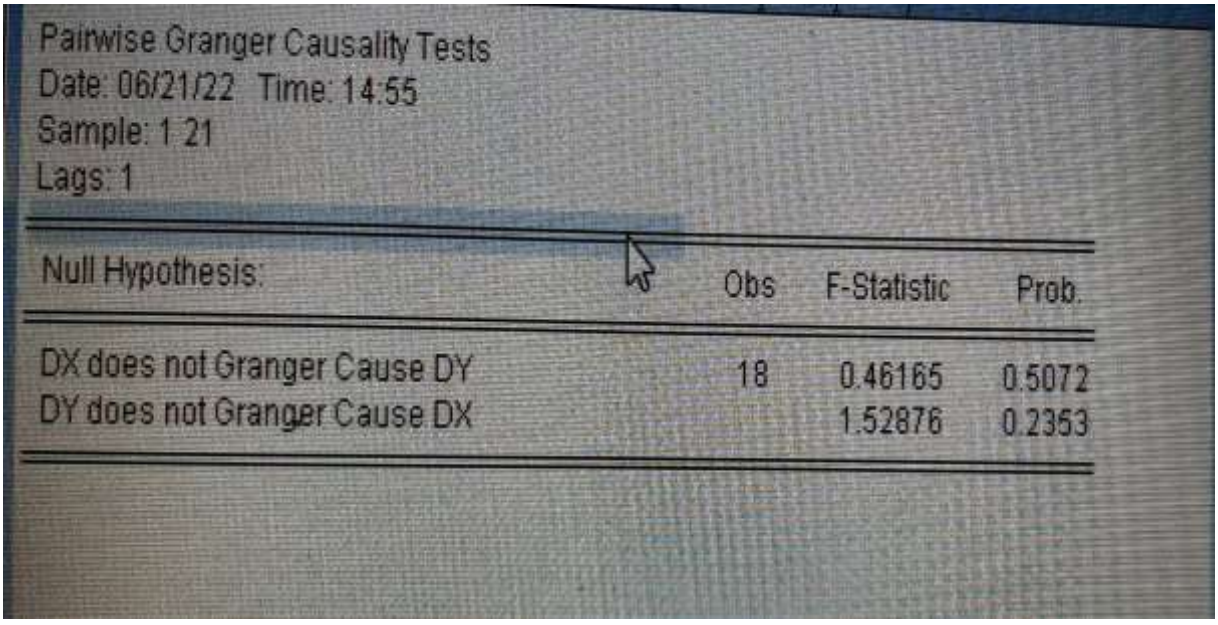

الملحق رقم 03: اختبار السببية لغرانجر

الملحق رقم 04: تطور معدلات النمو الاقتصادي

السنة	المعدل
2000	3.80
2001	3.00
2002	5.60
2003	7.20
2004	4.30
2005	5.90
2006	1.70
2007	3.40
2008	2.40
2009	1.60
2010	3.60
2011	2.90
2012	3.40
2013	2.80
2014	3.80
2015	3.70

2016	3.20
2017	1.30
2018	1.10
2019	1.00
2020	-5.10

الملحق رقم 05: تطور معدلات البطالة

السنة	المعدل
2000	29.80
2001	27.30
2002	25.90
2003	23.70
2004	17.60
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	19.20
2010	10.00
2011	10.00

11.00	2012
9.80	2013
10.20	2014
11.20	2015
10.20	2016
10.30	2017
10.40	2018
10.50	2019
12.60	2020

Variables	Coefficients	T-Ratio	P-Value
C	24.9640	5.051465	0.0002***
UNP_{GR}	-0.594771	-4.362051	0.0008***

R^2 = 0.594099	Mean dependent var = 3.437333
Adjested R^2 = 0.562875	S.D. dependent var = 1.534030
S.E. of regression = 1.014230	Akaike info ci =2.989703
Sum squared resid = 13.3726	Schwarz criterion = 3.084110
Log likelihood = -20.42277	Hannan-Quinn criter = 2.98869
F-statistic = 19.02749***	P-value(0.000770)DW-Statistic = 1.844750

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المذكرات:

- أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، غزة، كلية التجارة الجامعة الاسلامية،2013.
- أساسيات التنمية الادارية والاقتصادية في الوطن العربي عمان،الاردن،الأكاديميون للنشر والتوزيع،2011.
- تاريخ النظرية الاقتصادية، اسهامات النظرية الاقتصادية،مصر، ترجمة صقر أحمد صقر المكتبة الاكاديمية،1997.
- حسام علي داود. مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2010.
- سيد محمد السريتي،عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، ط2008،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008.
- رابح بلعباس. اشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966-2010)،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ENSSEA،الجزائر، (2012/2011).
- رشيد شباح، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت،مذكرة ماجستير،تخصص تسيير المالية العامة. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد،(2012).
- رشيد شباح، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد. (2012).
- عبد الوهاب نجا سيد محمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية. الاسكندرية: الدار الجامعية،(2012).
- علي عبد الوهاب نجا، البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها،دراسة تحليلية تطبيقية،الاسكندرية، (2005).
- فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي،جامعة الجزائر،(2005-2004).
- كحل الراس ليندة،المرجع نفسه، 2014 .
- ليلى قطاف، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2014/2001)، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل

والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف1، يومي11-12 مارس 2013.

- ماهر أحمد، " تقليل العمالة"، الدار الجامعية،2000.
- محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي ففي الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1993/2015) الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،1997.
- محددات النمو الاقتصادي :دراسة تجريبية عبر البلدان2009عمان، الأردن، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
- محمد الفولي أسامة، د.محمود شهاب مجدي،"أساسيات الاقتصاد السياسي"،دار الجامعة الجديدة للنشر :جامعة الإسكندرية ،1998.
- محمد عبد الله مغازي، البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- معوشي بوعلام، محاولة تحليل فائض العمالة في الجزائر من 1966-1992، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(1994-1995).
- مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر،1999.
- مليكة يحيات، اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)،أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر (2007).
- الوزني واصف خالد، الرفاعي حسين أحمد، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر الطبعة 3.
- أحمد خير، تطور التشغيل واشكالية البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية. الجزائر: فرع التحليل الاقتصادي.2005-2006.
- عبد الرحمان العايب، ناصر دادي عدون، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010.
- عبد القادر بلعربي، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد،2009-2010.
- فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر. الجزائر،2004-2005.

قائمة المصادر والمراجع:

- مداني شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد، ط1،عمان 2009.
- مصطفى سلمان واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط3،عمان،2005.
- نوال بن فايزة، اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر1990-2005،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر.

- إسحاق كواشخية، النموالاقتصادي والبطالة في الجزائر"تحليل مدى ملائمة قانون أوكن"،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2014-2015.

- بخاري، عبلة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.
- حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2006.
- دومنيك سلفتور، الاحصاء والاقتصاد القياسين ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ن بدون سنة نشر، ص138.

- رشيد شباح، ميزانية الدولة واشكالية لتشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير، مذكرة الذكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2012 .
- رمزي زاكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت 1998.

- رمضان محمد مقلد وأسامة احمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع 2012،الاسكندرية.
- زاكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الادارية (انكليزي،فرنسي، عربي)،ط2،دار الكتاب اللبناني،بيروت،1994.
- زيد بن محمد الرماني، موقف الاقتصاد الاسلامي من ظاهرة البطالة،دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1421هـ-2001م.

قائمة المصادر والمراجع:

- السواعي، خالد محمد مصطفى،(2011)، مقيدات النمو الاقتصادي في الاردن- منهجية الفجوات الثلاث (1976-2009)، اطروحة دكتوراه، 2011، عمان-الاردن: كلية الدراسات العليا للجامعة الاردنية.

- صليحة مقاوسي، مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، المداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- السنة الجامعية 2009-2010.

- طالب سمية شهيناز،الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر-،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس،الجزائر،2016-2017.

- عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي علها، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005،العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

- فتيحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بورة-بومرداس،2009.

- القريشي، مدحت، (2007)، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات (ط.1)، عمان-الاردن: دار وائل للنشر،ص ص 62-61.

- قنطقجي سامر مظهر ،مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام ،بيروت لبنان،مؤسسة الرسالة ،ط2005،1.

- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجزئة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2000.

- المرسي كمال الدين عبد الغني،الحل الإسلامي لمشكلة البطالة ،الإسكندرية ،مصر ،دار الوفاء ،ط2004،1.

- **مواقع:**

- نصيب رجم،الإحصاء التطبيقي،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة،الجزائر، 2004،ص15.

- واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، ط1،2008.

- الاقتصاد الكلي ،الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع،2011.

- الاقتصاد الكلي ،الجزائر،دار المسيرة،2009.

- الاقتصاد الكلي، شركة المؤسسة الحديثة لكتاب ،2010.

- بخاري، عبلة عبد الحميد (د.ت)، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية (ج.3)، أخذت في 03-04-2022 من http://factuly.mu.edu.sa .
- الديوان الوطني للإحصائيات،العمل والبطالة (سلسلة المعطيات الإحصائية) . الجزائر، 1995.
- مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في اسواق العمل، البرنامج التدريبي (خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي)، المركز الدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، 30 تشرين الثاني -03 كانون الاول 2008، شوهد يوم: 2022/04/03 على الرابط: http://ladp.itcilo.org

مواقع:

- موضوع، معدل النمو الاقتصادي
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مرجع سابق.

مجلات:

- دحماني ادريوش،النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 67، العدد 06(كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، 2013.
- سمير مصطفى أبو مدللة، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 32، العدد 02، فلسطين،2018.
- مالكي عمر، دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، وفق قانون أوكن، مجلة افاق علمية، المجلد 13،العدد 01،الجزائر،2021.
- مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد 05، العدد 06، مصر.
- محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990/20142016،الجزائر،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.
- ندوة هلال جودة، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن واختبار okun مجلة القادسية للعلوم الادارية الاقتصادية، المجلد 12، العدد3 ،الجزائر 2010.

- ندوة هلال جودة،رجاء عبدالله عيسى،العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن واختبار Todayamato،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد12،العدد03 الجزائر،2010.

- **مراجع باللغة الاجنبية:**

- Bouriche lahcene, « les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économique, science du gestion et science commerciales, Université de Tlemcen, 2012-2013.
- Chaabane.A , Ghorbel.A, « La restauration du l'Etat dans la croissance et le développement économique »,
- Christine Erhel, les politiques de l'emploi, sur le site : http://www.melchior.fr/Les-Politiques-de-l'emploi.9529.0.html . Consulte-le : 03/04/2022

édition publi sud, Paris.

- Guio-Ann .C, Dejardin.M, « Croissance endogène spatialisé et développement régional », Article 01, OCDE, 2004.
- http://factuly.mu.edu.sa .
- Mark Taylor, « Skills, employment, income, inequality and poverty: theory, evidence and estimation framework », Joseph rowntree foundation program paper (J.R.F), Institute for social and economic research, University of Essex, 2012.
- Philippe Deubel, « Analyse économique et historique des sociétés contemporaines », Pearson éducation France, 2008 .
- (1989-1993). Analyse de la population active en Algérie. algérie: ONS(Office National des Statistiques).
- Rapport mondial sur le développement humain. Bruxelles: De Boeck Université,(1999) .

- .N.Mankiw, G. Macroéconomie. Paris,france: 3eme édition ,De boeck,(2003).
- ONU,Rapport mondial sur la dévloppement humainBruxellesBoeck Université
- la premiére étape pour lutter contre le chomage sur le marché du travail. (2009, 10 19).
- MUSETTE M S, H. N. Evaluation des effets du programme d'ajussement structurel sur le marche de travail en Algérie. alger: in Revue Cahier CREAD.
- ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition: 2008.
- ONS,Données statistiques, algérie emploi et chomage,2008.
- PELIER, K. Propriété intellectuelle et croissance économique 1791-1945, une analyse économétrique du modéle de Romer. france: université Montpellier,2003.
- S, M. M. Emploi, Crise et mouvements sociaux en Algérie. Tunis: in Revue Travial et Développment N:13, ED:INTES,1989.
- World Bank report, "workers in an Integrating World", WORLD BANK EDITIONS,1995.